

الهمزة واستعمالاتها في الترات اللغوي

"دراسة تحليلية لغوية"

تأليف

الدكتورة

منيرة عبدالله ناصر الفريجي

أستاذة النحو والصرف المساعدة في جامعة الرياض للبنات

المملكة العربية السعودية

الرياض

الهمزة واستعمالاتها

في التراث اللغوي

"دراسة تحليلية لغوية"

د/ منيرة عبدالله ناصر الفرجي

أستاذة النحو والصرف المساعدة في جامعة الرياض للبنات

المملكة العربية السعودية - الرياض

مقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا محمد بن عبد الله، عليه وعلى آله وصحبه ومن والاه، ومن سلك طريقه واتبع هداه، أفضل سلام وأتم صلاة، وبعد:

لقد شغلت الهمزة حيزًا كبيرًا من التفكير اللغوي العربي، لم تشغله غيرها من الحروف والأدوات العربية، ودار حولها خلاف كبير بين النحويين والقراء، وتعددت استعمالاتها ودلالاتها، كما تعددت صورها التي وردت عليها، فطورًا تكون أصلية، وآخر تكون زائدة، واستعملت محققة مرة، وبالتسهيل مرة أخرى، وتجاوز العرب فيها فحذفوها أحيانًا، وأبدلوها من غيرها أحيانًا أخرى، كما وردت مفردة، واستعملت مركبة مع غيرها من الحروف والأدوات، ودلت على العديد من المعاني والوظائف النحوية في حال إفرادها أو تركيبها؛ بل تعدد رسمها الإملائي حسب الموضع الذي ترد فيه في بنية الكلمة العربية متقدمة ومتوسطة ومتأخرة.

كما حظيت بجانب كبير من اهتمام النحويين والصرفيين والقراء على حدّ سواء وعلى مرّ العصور - قديمًا وحديثًا -، فبحثوا أصلها واستعمالاتها، ودرسوا صفاتها ومخرجها، وأفردوا لها أبوابًا وفصولًا خاصة في مؤلفاتهم النحوية والصرفية، على نحو ما فعل ابن هشام في المغني، ونظرًا لهذا الدور الذي شغلته الهمزة في الدرس اللغوي، وما تتميز به من خصائص فقد عقدت العزم على كتابة هذا البحث، لبيان بعض المشكلات التي تدور حولها، واختلافات النحويين فيها.

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع والكتابة فيه إلى جانب ذلك كله، الرغبة في تقديم صورة متكاملة لهذا الحرف الذي شغل حيزًا كبيرًا من تفكير اللغويين، وكثر الخلاف النحوي حوله.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه محاولة جادة للمّ شتات ما تفرق من آراء حول الهمزة، ومناقشتها وتقديم صورة واضحة لما دار حولها من خلاف. فعلى الرغم مما قدم من دراسات حول الهمزة قديمًا وحديثًا، إلا أن هذه الدراسات كان يغلب عليها في كثير من الأحيان القصور، حيث كانت تتناول بعض أوجه الاستعمال اللغوي دون الأخرى، ومن ثم فلم تقدم صورة متكاملة للهمزة واستعمالاتها في اللغة على مستويات الدرس اللغوي المختلفة، صوتيًا وصرفيًا ونحويًا ودلاليًا، حيث اقتصر بعضها على بيان الوظيفة النحوية، والبعض الآخر على الخصائص الصوتية، وركز بعضها على الرسم الإملائي، والبعض الآخر انصب اهتمامه على الجانب الصرفي فتناول إعلالها وإبدالها، وزيادتها وحذفها، وبساطتها وتركيبها... ونحو ذلك.

وقد قسمت مادة هذا البحث : مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة اشتملت على أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وقائمة تفصيلية بالمصادر والمراجع التي استخدمت في تكوين مادة البحث العلمية.

وقد آثرت جمع ما يتعلق بالدرسين الصوتي والصرفي في المبحث الأول، كما جمعت ما يتعلق بالدرسين النحوي والدلالي في المبحث الثاني، وذلك لتشابه الحديث وتكراره فيهما أولاً، ولتعلق كل منهما بالآخر ثانياً، وتوظيف نتائج البحث الصوتي في معالجة القضايا الصرفية؛ مثل: الإعلال والإبدال والإدغام... إلخ.

والله تعالى أسأل أن يجعل في هذا العمل النفع والفائدة وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

تمهيد:

الهمزة بين القدياء والمحدثين

أولاً: الهمز عند اللغويين القدياء:

توصف الهمزة بأنها من الحروف الشديدة، وقد لمس ذلك علماء اللغة القدياء والمحدثون^(١)، فقالوا: "إنها نبرة تخرج من أقصى الحلق، وتفتقر في تحقيقها إلى شيء من الجهد"^(٢)، ولهذا نقل عليهم نطقه"^(٣).

ويكاد يتفق اللغويون القدياء على أن الهمزة حرف شديد مجهور، يخرج من أول مخارج الحلق (من آخر الحلق) مما يلي الصدر^(٤). فقد نقل ابن منظور عن الخليل قوله: "الهمزة صوت مهتوت في أقصى الحلق يصير همزة، فإذا رفه عن الهمز، كان نفساً يحول إلى مخرج الهاء، فلذلك استخفت العرب إدخال الهاء على الألف المقطوعة نحو أراق وهراق...."^(٥).

وفي اللسان أيضاً: "هت الهمزة هتَّها هتًا: تكلم بها،^٦ وسماها ابن الجزري الحرف المهتوف، حيث قال: "سميت بذلك لخروجها من الصدر

(١) الكتاب: ٤/٤٣٣، مناهج البحث في اللغة: ٩٧، الأصوات اللغوية: ٩١، علم اللغة، لكمال بشر: ١١٢، دراسة الصوت اللغوي: ٢٧٤/.

(٢) الكتاب: ٤/٤٣٣.

(٣) شرح المفضل: ١٠/١٣٤.

(٤) الكتاب: ٤/٤٣٤.

(٥) لسان العرب: ٢/١٠٣ مادة (هت ت). معجم العين (حرف الهمزة).

(٦) لسان العرب: ٢/١٠٣ مادة (هت ت).

كالتهوع، فتحتاج إلى ظهور قوي شديد، والهتف: الصوت، يقال: هتف به إذا صوت، وهو في المعنى بمنزلة تسميتهم للهمزة بالجرسي، لأن الجرس الصوت الشديد، والهتف: الصوت الشديد" (١).

وقال صاحب الشافية: "اعلم أن الهمزة لما كانت أثقل الحروف في الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع، ثقلت بذلك على لسان المتألف بها، فخففها قوم...." (٢).

ثانيا: الهمزة عند اللغويين المحدثين:

يرى علماء الأصوات المحدثون أن مخرج الهمزة هو فتحة المزمار التي تنطبق عند النطق بها، ثم تنفتح فجأة فتصدر الهمزة المحققة (٣).

ويختلف المحدثون عن القدامى في أنهم يرون أن الهمزة صوت غير مجهور، فهي عندهم مهموسة (٤)، وهذا ما أكدته التجارب العملية، وهو ما عليه علماء اللغة الغربيون، وإن اختلفت تعبيراتهم في وصفه.

ويمكن إرجاع الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين في وصف الهمزة إلى أن المتقدمين قيّدوا الوصف بالجهر والهمس بجري النفس، دون ذكر الوترين الصوتيين اللذين يحدثان الأصوات، أما المتأخرون فيقيّدون ذلك باهتزاز الوترين

(١) التمهيد: ١٠٩

(٢) شرح الشافية: ٣١/٣.

(٣) الأصوات اللغوية: ٩١، في اللهجات العربية: ٦٧ وما بعدها.

(٤) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٣٠، في صوتيات العربية: ٦٥.

الصوتيين واسترخائهما، فما اهتز الوتران عند حدوثه من الأصوات وصف بالجهر، وما لم يهتز وصف بالهمس^(١).

أما مخرج الهمزة عند المحدثين فقد جعله بعضهم من أقصى الحلق موافقاً لما عليه علماء العرب القدماء، وعبر عنه بعضهم بأنه من المزمار نفسه، وذهب بعضهم إلى أنه من الحنجرة، وهي موضع انحباس النفس الذي يحدثها، إذ النفس منحسب بالوترين الصوتيين بقوة وحفز، ويساعد على الحفز وقوته مقاومة الحجاب الحاجز، وعضلات الصدر، وانغلاق الوترين ومنعهما للنفس المتردد بينهما وبين الصدر بعض الوقت، فإذا انفرج الوتران فجأة اندفع الهواء بالصوت، وسمع صوتها شديداً قوياً^(٢).

ولذلك فعلماء الغرب المحدثون يسمونها الوقفة الحنجرية أعلى الحنجرة، والحلق عند القدماء يشمل الحنجرة، وعليه فلا خلاف بين القدماء والمحدثين في وصف مخرج الهمزة^(٣).

ومن خلال ما سبق يتبين أن علماء الصوتيات القدامى والمحدثين متفقون في وصف الهمزة بالشدة، ولكنهم مختلفون في مخرجها، لذا كان في النطق بها مشقة وكلفة^(٤)، الأمر الذي دفع القبائل العربية - تبعاً لتباين بيئاتها - أن تتجهج طرائق مختلفة في نطق هذا الحرف من تحقيق وتسهيل، أو جعله بمنزلة بين

(١) في صوتيات العربية: ٦٥، إبدال الحروف في اللهجات العربية: ٩٨-١٠٢.

(٢) في صوتيات العربية: ٨٢.

(٣) الهمزة بين القراء والنحاة، أكرم حمدان، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، ج١٣/ العدد الثاني،: (٢٣-٢٥) يونيو ٢٠٠٥م.

(٤) إبراز المعاني: ٩٤.

التحقيق والتسهيل (بين بين)، أو التصرف فيه بإثباته أو حذفه، أو إيدالا من غيره.

ويمكن القول إن الهمزة قد وردت في الدرس اللغوي على صور شتى، واختلفت نظرة اللغويين لها حسب وجهة النظر من دراستها، ففي الدرس الصوتي جاءت محققة ومسهلة، وبين بين، وعلى المستوى الصرفي، جاءت أصلية وزائدة، ومبدلة ومبدل منها، ومثبثة ومحذوفة، وعلى مستوى الرسم الإملائي اختلف رسمها تبعا لموقعها في بنية الكلمة، حيث جاءت متقدمة ومتوسطة ومتطرفة، وتبعا للحركة التي تحملها وحركة ما قبلها من حروف كان يتحدد رسمها الإملائي، وعلى مستوى الدرس النحوي جاءت مفردة ومركبة مع غيرها، وتعددت معانيها بين الاستفهام، والنداء، والتسوية،.... وغير ذلك.

وفي المباحث الآتية نتناول بعض هذه الحالات، ونبين أراء النحويين والقراء فيها، وما استخدمته العرب ونطقت به، وذلك وفقا لما جاء ونقل عنهم في التراث اللغوي الذي بين أيدينا.

المبحث الأول

استعمالات الهمزة في الدرس الصوتي والصرفي

سبق القول إن الهمزة حرف بعيد المخرج؛ والإجماع منعقد عند العلماء القدامى والمحدثين على نقله^(١)، ولذلك فإن العرب غيرته وتصرفت فيه ما لم تنصرف في غيره من الحروف، فأنت به على سبعة أوجه مستعملة في القرآن والكلام: جاءت به محققاً، ومخففاً، ومبدلاً بغيره، وملقى حركته على ما قبله، ومحذوفاً، ومسهلاً بين حركته والحرف الذي منه حركته^(٢)، ويمكن تلخيص الأحوال التي تعترى الهمزة في حالتين اثنتين، هما:

الحالة الأولى: التحقيق:

وهو إخراج الهمزة بكل صفاتها من مخرجها من أقصى الحلق أينما وقعت في الكلمة، مفردة كانت أو جاورتها همزة أخرى، في كلمة واحدة أو في كلمتين متجاورتين^(٣).

الحالة الثانية: التسهيل:

يقصد بالتسهيل التخفيف، أي تخفيف النطق بالهمزة، ومن صورته ما يلي:

١- التسهيل بالحذف:

(١) الكتاب: ٥٤٨/٣، سر صناعة الإعراب: ٧١/١.

(٢) الرعاية: ٩٥.

(٣) النطق بالقرآن: ١٨٩/١.

هو أن تسقط الهمزة تماماً، ويكون ذلك في الهمزات المنطرفة، لا سيما في الوقف، أو عند التقاء همزتين من كلمتين، نحو (هؤلاءِ إن) و(جاء أجلبهم) وأبو عمرو بن العلاء يعمد إلى إسقاط الأولى منهما: (هؤلا إن) و(جا أجلبهم).

٢- التسهيل بالإبدال:

وهو أن تجعل مكان الهمزة واواً أو ياءاً أو ألفاً، وذلك يعترى الهمزة سواء أكانت مفردة أو ثنائية. والمفردة يمكن أن تكون فاءً للكلمة أو عيناً أو لاماً، وقد جاء عن السوسى الإبدال في هذه الأحوال جميعاً، قال الشاطبي:

ويبدل السوسى كل ما سكن * * من الهمز مداً غير مجزوم أهمل^(١).

وعليه (قال المؤمن) تصبح بالإبدال (المومن)، و(الرأس) تصبح (الراس)، و(جئت) تصبح (جيت).

أما الهمزة الواقعة ثنائية في نحو: (أنت) فبالإبدال تصبح الهمزة الثانية ألفاً خالصة (أنت) وتحول إلى (آنت)، وفي نحو (أولقي) تصبح الهمزة الثانية واواً خالصة (أولقي)، وفي نحو (أنا) تصبح الهمزة الثانية ياء خالصة (أينا).

٣- التسهيل بين بين:

معناه: أن ينطق بالهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، فينطق بالمفتوحة بينها وبين الألف، وبالمكسورة بينها وبين الياء، وبالمضمومة بينها وبين

(١) الوافي في شرح الشاطبية: / ٦٠-٦١.

وبين الواو، وربما عبر عنه بعضهم بالتلين، وقد مثل لذلك الأهوازي في وجيزه^(١)، والخوارزمي في تخميره^(٢).

ويرى بعض المعاصرين أنه ليس من الصواب أن يقال: هذه همزة مسهلة، أو هذه بين بين، أو هذه همزة مقلوبة؛ معللاً ذلك بأنه لا وجود للهمزة في هذه الحالات؛ لأن وضع الحنجرة لدى النطق بهذه الحالات يتغير إلى وضع آخر غير وضع الهمزة^(٣)، ويرى البعض أنه لا غضاضة في التسمية، فإن وصفهم الهمزة بأنها مسهلة مثلاً خروج بها عن الهمزة الأصلية^(٤).

ولا خلاف بين القراء والنحاة القدامى في أنه ينبغي ألا يتعسف في إخراجها، بل يجب أن تخرج بلطافة ورفق، وقد حذر ابن الجزري من أن ينطق بها القارئ كالمتهوع، وبخاصة إذا وليها مجانس أو مقارب نحو: أعوذ، وأحطت، واهدنا^(٥)، ومن هنا فقد نقل بعضهم عن شعبة راوي عاصم قوله: "كان إمامنا يهزم (مؤصدة) فأشتهي أن أسدّ أذني إذا سمعته يهزمها"^(٦).

وفيما يلي تفصيل القول في الاستعمال العربي للهمزة بين التحقيق والتسهيل، وآراء النحويين في ذلك:

(١) الوجيز: ٩١-٩٣.

(٢) التخمير: ٢٦٣/٤.

(٣) أثر القراءات في الأصوات: ١٦٨ /

(٤) الهمزة بين القراء والنحاة: ٢٣/ ٥٢-

(٥) النشر: ٢١٦/١.

(٦) تفسير القرطبي: ٤٨/٢٠.

الهمزة بين التحقيق والتسهيل:

سبق القول إن القبائل العربية كان لها في نطق الهمزة مذهبان: الأول التحقيق، وهو لغة التميميين، والثاني التسهيل وهو لغة الحجازيين. فقد نقل ابن منظور عن أبي زيد قوله: "أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون، وقد وقف عليه عيسى بن عمر فقال: ما أخذ من قول تميم إلا النبر، وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا"^(١). والمقصود بالنبر هو نطق الهمزة، أي تحقيقها^(٢).

كما حدد ابن يعيش التحقيق (النبر) والتخفيف (التسهيل) فذكر أن التميميين والقيسيين هم أصحاب التحقيق، في حين يجنح القرشيون وأكثر الحجازيين إلى تسهيلها^(٣).

وقد تكون الهمزة مفردة، أو مجتمعة مع غيرها، وفي هذه الحالة تكون الهمزتان إما في لفظ واحد أو في لفظين متجاورين. وتكاد تتفق كتب القراءات على تقسيم حالات الهمزة ثلاثة أقسام على النحو الآتي:

القسم الأول: الهمزة المفردة:

والهمزة المفردة قد تكون في أول الكلمة، أو في وسطها، أو في آخرها على النحو الآتي:

(١) لسان العرب: ٢٢/١.

(٢) المصدر السابق، مادة ن ب ر.

(٣) شرح المفصل: ١٠٧/٩.

أولاً: الهمزة التي تأتي في أول الكلمة نوعان كما يلي:

أ- همزة القطع:

وهي الهمزة التي تكتب وتلفظ، وتكون مفتوحة نحو (أخذ)، ومضمومة نحو (أسارى) ومكسورة نحو (إذ)، وهذه الهمزة تحقق على الإطلاق، أي تُخرج من مخرجها بلا خلاف بين القراء والنحويين في ذلك.

ب- همزة الوصل:

وهي الهمزة التي تسقط في درج الكلام، وتحقق لدى الابتداء بها، وتستخدم توصلًا للنطق بالساكن بعدها.

ثانياً: الهمزة التي تأتي في وسط الكلمة:

وهذه الهمزة قد تكون فاء الكلمة، أو عينها، أو لامها، على النحو الآتي:

أ- الهمزة التي هي فاء الكلمة: نحو التي في كلمة (يؤمنون) إذ إنها من الفعل (أمن).

ب- والهمزة التي هي عين الكلمة: نحو (بئس).

ج- والهمزة التي هي لام الكلمة: نحو (منسأته).

ولعلماء اللغة والقراء مذاهب شتى في النطق بهذه الهمزات، تتوزع بين التحقيق، والإبدال، والتسهيل، وذلك على خلاف بينهم في كيفية، فقد نقل عن أبي زيد أن التميميين كانوا ينبرون، ويؤكد كلامه نصوص أخرى كثيرة

عرضت لألفاظ مفردة، منها ما ذكره يونس من أن الحجازيين يقولون (جونة) بلا همز، وبني تميم تهمز فتقول (جونة) (١).

ونقل أبو عمرو بن العلاء أن أهل الحجاز لا ينبرون (رؤيا)، والتميميون يحققونها (٢).

كما ورد عن أبي جعفر النحاس قوله: "لغة الحجازيين (جبريل)، ولغة التميميين (جبرائيل) (٣).

وإذا كانت رواية أبي زيد وغيرها من الروايات لم تعين موضعاً محدداً للهمزة التي يلحقها التحقيق، والأخرى التي يلحقها التسهيل، فلم تميّز بين الهمزة في أول اللفظ أو في وسطه أو في آخره، إلا أننا نلاحظ أن التخفيف يشق الإتيان به في أول اللفظ، ما لم تكن متصلة بلفظ آخر سابق، وقد نبه سيويه على ذلك بقوله: "ألا ترى أن الهمزة إذا كانت مبتدأة محققة في كل لغة" (٤).

وإذا كان نهج الحجازيين تسهيل (تخفيف) الهمزة، والتميميون نبرها (تحقيقها)، فقد نسب إلى التميميين أنهم كانوا يسهلون (النبي)، و(الذرية)، و(الخابية)، و(عظاية)، و(البرية) في مقابل أن غيرهم من المسهلين كانوا يحققونها، وتفصيل ذلك:

(١) المزهر : ٤٦١/١ .

(٢) المصدر السابق: ٢٦٣/١ .

(٣) إعراب القرآن: ٢٢٦/١ .

(٤) الكتاب: ٥٤٥/٣ .

أن القبائل العربية قد خالفت مذهبها في النبر والتسهيل في أربعة ألفاظ هي: (النبى)، و(البرية)، و(الذرية)، و(الخابية)، حيث خففها المحققون، وحققها المسهلون، ولم ينبروا سواها، نقل ذلك الجوهري عن سيبويه حيث قال: "ليس أحد في مكة إلا ويقول: تنبأ مسيلمة، بالهمز، وتميم تركوا الهمز في النبى، كما تركوه في الذرية والبرية والخابية، إلا أهل مكة يهمزون هذه الأحرف، ولا يهمزون في غيرها، ويخالفون العرب في ذلك" (١).

كما نقل ابن السكيت عن يونس أنه قال بمثل هذا الرأي (٢).

وإذا ما عدنا إلى كتاب سيبويه لتحقيق ما عزي إليه نجده يقول: "وقالوا نبى وبرية، فألزمها أهل التحقيق البديل، وليس كل شيء نحوها يفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع، وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبى وبرية، وذلك قليل رديء" (٣).

وقد استردأ سيبويه الهمز في بعض الكلمات، نحو استردائه كلمة (برية)، و(النبى) ومشتقاتها في قراءة نافع (٤). وقد حاول الرضى أن يسوغ ما وقع فيه سيبويه من وصف هذه القراءة بالرداءة بقوله "لعل القراءات السبع عنده ليست متواترة، وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم" (٥).

(١) الصحاح، مادة ن ب أ : ٧٤/١-٨٥. الكتاب: ٥٤٥/٣ وما بعدها.

(٢) إصلاح المنطق: ١٧٩.

(٣) الكتاب: ٥٥٥/٣.

(٤) المصدر السابق.

(٥) شرح الشافية: ٣٢/٣.

أما أبو علي الفارسي فيرى أن سيبويه إنما استردأ ذلك؛ لأن الغالب في استعماله التخفيف على وجه البديل من الهمز، وذلك كالأصل المرفوض، فردأ عنده ذلك لاستعمالهم فيه الأصل الذي قد تركه سائرهم، لا لأن النبي الهمز فيه غير الأصل، ولا لأنه يحتمل وجهين كما احتمل عضه، وسنة^(١).

ونحن لا ننفي هذا الاحتمال الذي افترضه الرضي، ولا سيما أن عصر سيبويه لم يشهد الفصل بين المتواتر من القراءات وغير المتواتر، إلا أننا نميل إلى اعتبار تفسير الفارسي للمسألة، ونقول به، وعليه نحمل ما وقع في كتاب سيبويه من وصف بعض القراءات بالقلّة أو بالرداءة، وقد مضى أن وصف لغة ما بالرداءة لا يقتضي عدم صحتها، ونكرر مرة أخرى بأن اللغة القليلة لا ترد باللغة المشتهرة، والمتكلم بها لا يكون مخطئاً لكلام العرب، ولكنه مخطئ لأجود اللغتين، والقرآن الكريم نزل بلغات العرب صحيحها وشاذها^(٢).

على أن من الجدير ملاحظته أن الفارسي لم يكن مطرداً في مسألة تحقيق الهمز من النبي؛ ففيما يرى في الحجة أن من حقق الهمز من النبي لم يكن كمن استعمل (ودع) فعلاً ماضياً من (يدع)، أعني ما رفض استعماله وأطرح، لأن النبي أصله الهمز^(٣)، فإننا نجد في التعليقة يعلل وصف سيبويه همز (النبي) بالرداءة بأنه مخالف لما عليه الاستعمال، لأن أصله غير الهمزة، ويرى هنا أن رداءة هذا كرداءة (ودع) في ماضي يدع^(٤).

(١) الحجة للفارسي: ٩١/٢.

(٢) الهمزة بين القراء والنحاة: ٢٥-٢٨.

(٣) الحجة للفارسي: ٩١/٢.

(٤) التعليقة: ٥٦/٤.

ولعل الذي دعا بعضهم إلى استبعاد قراءة نافع بهمز (النبيء) أن نافعاً حجازي، والحجاز تميل إلى التخفيف كما قررنا من قبل، وعليه فقد أشارت قراءته بالهمز في هذه الكلمة خلافاً بين النحاة والقراء أيضاً.

وقد حاول أحد المحدثين تفسير ما وقع من تحقيق الهمز في قراءة نافع وغيره ممن هم من أهل التخفيف، ولكن الاضطراب في هذه المحاولة كان واضحاً؛ فهو تارة يقول بأن الهمز قد ملك على الناس شعورهم، وبذلك فسر همز (النبيين)، و (النبيون)، و (النبوة)، و (النبي) في قراءة نافع الذي هو من بيئة حجازية لا تهمز^(١)، وطوراً يرى أن الهمز وإن كان في لغة تميم، إلا أنه اقتحم اللغة الفصحى وأصبح من مميزاتها وخصائصها^(٢)، وعلى هذا فسر التزام ابن كثير، وهو القارئ المكي، تحقيق الهمزة، مع أنه في بيئة الحجاز التي تسهله.

ومن ثم يمكن القول إن سيبويه لم ينص إلا على كلمتي (نبيء) و (بريئة)، ومع هذا لم يمنع مجيء سواهما، كما إنه لم يقصر عزوهما على المكيين، بل نسبهما إلى أناس من الحجازيين المحققين. ويفهم أيضاً من كلام سيبويه أن الحجازيين كانوا فئتين، فئة تحقق الهمز، وأخرى تسهله، فالذين همزوا (نبي) و (برية) كانوا من أهل التحقيق، وهذا يتفق مع قول سيبويه في موضع آخر، حيث قال: "واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من

(١) اللهجات العربية في التراث : ٣١٩/١.

(٢) المرجع السابق: ٣٢٤/١.

بني تميم، وأهل الحجاز، وتُجعل في لغة أهل التخفيف بين بين تبدل مكانها
الألف^(١).

كما نقل ابن السكيت عن يونس بن حبيب قوله: "إن الحجازيين كانوا
بهمزون تلك الكلمات الأربع"^(٢). في حين ينقل ابن سيده عن يونس قوله: "إن
أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب بهمزون نبيء والبريئة، وذلك قليل في
الكلام"^(٣). فنراه قد نسب إلى يونس لفظين فقط وهما اللذان نص عليهما سيبويه،
وليس بين أيدينا أثر ليونس يمكن الرجوع إليه للتحقق من رأيه في هذا
الموضوع.

نخلص مما سبق إلى أن كلاً من يونس وسيبويه قد اتفقا على تسهيل أهل
التحقيق لفظي (النبي) و(البرية)، وهمزهما بعض أهل الحجاز، واختلفا في
أصحاب التحقيق.

وإذا ما نظرنا نظرة تاريخية في الصيغ التميمية نجدها المتطورة، ودليل
ذلك أن ابن السكيت ذكر أن تلك الألفاظ الأربعة تحت عنوان "مما تركت العرب
همزه وأصله الهمز"^(٤)، وينقل عن الفراء قوله بشأن لفظي (برية) و(نبي): "فإن
أخذت البرية من البري وهو التراب فأصلها غير الهمز، وكذلك النبي (صلى الله

(١) اللهجات العربية في التراث: ٥٥٢/٣.

(٢) إصلاح المنطق: ١٧٩.

(٣) المخصص: ٨/١٤.

(٤) إصلاح المنطق: ١٧٨.

عليه وسلم)، هو من أنبأ عن الله عز وجل، فترك همزه، وإن أخذته من النبوة، وهو الارتفاع من الأرض، أي: شرف على سائر الناس، فأصله غير الهمزة^(١).

أما (الذرية) فنجد أن من اللغويين من يقول إن أصلها (فُعَلِيَّة)، من ذرّ الله الخلق، أي: فرقهم^(٢)، وهناك من يقول إنها من ذرأ الله الخلق، أي: خلقهم، وهي لغة في ذرى^(٣).

وإذا ما انتقلنا إلى اللفظ الرابع وهو (الخابية) فسنجد أنهم يقولون إنه من خبأ وتركت العرب همزها^(٤).

مما سبق يتضح أنه لا يمكن أن نحكم بأصالة همز الكلمات الثلاث الأولى: (برية)، و(نبي)، و(ذرية)، أما (الخابية) فيمكن القول بحدائثها^(٥).

أما (ذوي) فقد نسب الأصمعي استعمالها دون همز إلى النجديين، في مقابل نطقها بالهمز (ذأي) عند الحجازيين^(٦).

وقد ذهب بعض المحدثين إلى القول بقدم الصيغة النجدية وتطور الحجازية عنها، واستند في ذلك إلى أمرين:

-
- (١) المصدر السابق.
 - (٢) لسان العرب، مادة (ذرأ).
 - (٣) المصدر السابق، المخصص: ٨/١٤.
 - (٤) لسان العرب، مادة (خ ب أ).
 - (٥) لغة تميم: / ٣٠٦.
 - (٦) أمالي ابن الشجري: ٢١٥/١، ١٨٦/٢.

صاحب القلم:

في كل من المبتدئ (توي) و (ذئي) معنى ذلكا يقتضيه (توي) (توي)
كما على من حرف (ذئي) كما (ذئي) على على من المبتدئ (توي)

الامر القوي:

في المبتدئ من (ذئي) الي (توي) لا يشق مع معوج العرب في المبتدئ
المبوءه الا اذا كان شاذاً وذلك لأن المبتدئ المبتدئ في ذلك اللغز يكون بقلبيها
من بين لأنها مقروحة وما قبلها مقروح (توي)

وعلى العكس من ذلك فانه كانت المبتدئ الاصلية (توي) فومكن ان
تتطور الي (ذئي) وذلك لأن لو لم تستطع وتبقى حركتها وانما امتنع بلام الحركة
بغيرها حتى قل مضامي وهو ما عر عنه بالهزة (توي)

وإذا ما قلنا الي لفظ (عظاوية) فمستجد أن بقي نهم يستعملون (عظاوية)
في مقابل نطق أهل الدالية (عظاوية) (توي) وهذه المبتدئ هي المتكسورة عن
المبتدئ التيمبية وذلك لأنه لا يمكن ابدال (عظاوية) من (عظاوية) لا العكس (توي)
ويعد ذلك من كلمات سهلها التيمبيون وحققها غيرهم

(١) متبين للغة مادة (توي): ٣٠٣٣

(٢) المصدر السابق، مادة (ذئي): ٣٠٤٣

(٣) الكلمة: ٣٠٤٣-٣٠٤٤

(٤) لغة تيمبية: ٣٠٤٣-٣٠٤٤

(٥) مادة (توي)، أو عودية على خلقها انظر ما بيننا لسوق العرب مادة (توي)

(٦) لغة تيمبية: ٣٠٤٤

ومما يرتبط بهذه المسألة وأود أن أعرض له في هذا المقام، التطور الذي حدث في الصيغة اللغوية لبعض تصاريف الفعل (رأى) - إذا كانت الرؤية بصرية-؛ وذلك لأنه قد تعددت مذاهب العرب بشأن تصريفه في الماضي، والمضارع، والأمر، بصوره المتباينة المجردة والمزيدة، وذلك على النحو الآتي:

١- صيغة الماضي:

صيغة الماضي من هذا الفعل قد استعملتها جميع العرب بما فيهم أهل الحجاز الذين كان مذهبهم التسهيل مهموزة سواء أكان هذا الفعل مجرداً أو مزيداً، ولم يسهله إلا فئة قليلة من العرب، نقل ذلك اللحياني عن الكسائي، حيث قال: "اجتمعت العرب على همز ما كان من رأيت، واسترأيت، وارتأيت من رؤية العين، وبعضهم ترك الهمز وهو قليل" (١).

ولم أقف على أحد من اللغويين عين هؤلاء البعض الذين تركوا الهمز.

٢- صيغة المضارع:

أما صيغة المضارع، فقد اتفق جميع العرب على ترك همزها، فقالوا: "أرى، ويرى، وترى، ونرى..، باستثناء تيم الرباب الذين كانوا يحققونه (٢)، فيقولون: نحن نرأى، وهو يرأى، وعلى لغتهم ورد قول الشاعر الأعم بن جرادة السعدي:

(١) المحكم: ١٤٦/٢٠، والنص بدون نسبته للكسائي مع بعض الاختلاف في تهذيب اللغة: ٣١٩/١٥

(٢) المحكم: ١٤٦/٢٠، لسان العرب، مادة (رأى).

أَلَمْ تَرَ مَا لَاقَيْتَ وَالذَّهْرُ أَعَصْرٌ * * *
وَمَنْ يَتَمَلَّ الذَّهْرَ يَرَأُ وَيَسْمَعُ (١)

وقول الآخر:

أرى عيني ما لم ترأياه * * *
كلانا عالم بالترهات (٢)

وانفرد أبو حيان بأنه عزا إلى التميميين تحقيق هذه الصيغ فنقل عنهم أنهم كانوا يستعملون (ترأى) (٣).

وردد هذه النسبة أحد الباحثين المحدثين، وأرجع ذلك إلى اشتها التميميين بالتحقيق، ولكن لما كان لهذا الفعل صفة خاصة كانت مجهولة عند من نسبه وحسب أنه مثل غيره من الألفاظ المهموزة فنسب تحقيقه إلى التميميين. كما قال باحتمال حدوث تصحيف في تميم لتكون تميم (٤).

ولسيبويه نص صريح يعضد رأيه في عزو تسهيل مضارع هذا الفعل (رأى) إلى بني تميم جاء عند حديثه عما جاء على وزن (فَعَال) علماً لمؤنث، فقال: "فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم متفقون فيه، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في يرى" (٥).

(١) البيت في لسان العرب ٢٩٣/١٤. قال ابن بري: ويروى ويسمع بالرفع على الاستئناف،

لأن القصيدة مرفوعة وبعده:

بأن عزيراً ظل يرمي بحوزه * * * إلي وراء الحاجزين ويفرغ.

(٢) البيت منسوب لسراقة البارقي في لسان العرب ٢٩٢/١٤، شرح الشافية: ٣٢٢/٤.

(٣) البحر المحيط: ٥١٢/٨.

(٤) لغة تميم: ٣٠٨-٣٠٩.

(٥) الكتاب: ٣٧٨/٣.

٣-صيغة الأمر:

أما صيغة الأمر، فقد كان للقبائل العربية في استخدامها مذهبان:

-المذهب الأول: ترك الهمزة:

وهذا نهج أهل الحجاز، فكانوا يقولون: (ر) للمفرد، و(ري) للمفردة المؤنثة، و(ريا) للمثنى بنوعيه، و(رؤا) لجماعة الذكور، و(رين) لجمع الإناث^(١).

-الثاني: تحقيق الهمزة:

وهو مذهب التميميين، فكانوا يقولون مثلا: (ارأ)، و (ارأيا)^(٢).

القسم الثاني: الهمزتان المجتمعتان في كلمة واحدة:

إذا التقت همزتان في كلمة واحدة، أو لهما متحركة والثانية ساكنة، فالقراء متفقون على إبدال الهمزة الثانية، فتبدل حرف مد من جنس حركة ما قبلها على النحو الآتي:

أ-تبدل ألفا: إن كان ما قبلها مفتوحا، نحو:

(أدم) فإن أصلها (أدم)، و(أتى) فإن أصلها (أتى).

ب-تبدل واوا، إذا كان ما قبلها مضموما، نحو:

(أوتي) فإن أصلها (أوتي)، و(أودي)، فإن أصلها (أودي).

(١) المحكم: ١٤٦/٢٠، تهذيب اللغة: ٣١٩/١٥.

(٢) المصدران السابقان.

ج-تبدل ياءً، إذا كان ما قبلها مكسوراً، نحو:

(إيماناً) فإن أصلها (إيماناً)، ولا نعلم خلافاً بين القراء والنحاة في هذه القاعدة.

أما إذا تحركت الهمزتان المجتمعتان في كلمة واحدة معاً فلهما خمسة أحوال:

١- إبدال الثانية وجوباً ياءً أو واوًا:

وهنا لا تقع الثانية لاماً^(١)، وفي هذه الحالة قد تكون مكسورة أو

مضمومة أو مفتوحة على النحو الآتي:

أ- فإذا كانت مكسورة أبدلت ياءً بقطع النظر عن حركة الأولى، نحو: (أئمة).

ب- وإذا كانت مضمومة نطقت واوًا، فمضارع (يؤم) للمتكلم (أؤم)، و (أؤم)، (أؤم)^(٢).

ج- وإذا جاءت مفتوحة فإنها تبدل ياءً إذا كانت بعد همزة مكسورة، نحو: (إيم) من أمّ.

د- وإن جاءت بعد همزة مضمومة تبدل واوًا، نحو: (أؤم).

هـ- أما إن وقعت بعد همزة مفتوحة فقد اختلف فيها، فبعضهم يبدلها واوًا عند غير المازني، نحو: (أؤم)، من أمّ، وتبدل ياءً عند المازني (أيم)^(٣).

(١) تحرك الهمزتين مع كون الثانية لاماً ضرب له العلماء أمثلة افتراضية مثل: ترى على

وزن جعفر، انظر: شرح الشافية: ٥٦/٣.

(٢) شرح الشافية: ٥٨/٣.

(٣) المصدر السابق: ٥٥/٣، شرح الأشموني: ٢٩٩/٤.

٢- تحقّق الهمزتان المتحركتان^(١):

نقل أبو زيد همزهما عن بعض العرب، ولم يذكر أصحاب هذا النهج، فقد سمع تحقيقيهما من أحدهم في قوله: "اللهم اغفر لي خطائي"^(٢).

كما وردتا محققين في قول الشاعر:

فإنك لا تدري متى الموت جائئ *** إليك ولا ما يحدث الله في غد^(٣).

٣- تحقّق الأولى وتسهيل الهمزة الثانية:

فمنهم من يسهل الهمزة الثانية، نحو: (أيمة)، وهذا التسهيل شبيه بتخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها، وهو غير همزة^(٤).

٤- تحقيقيهما وزيادة ألف بينهما:

فيقال: أئمة (أئمة)^(٥).

٥- تحقّق الأولى وتسهيل الثانية وزيادة ألف بينهما:

وذلك نحو: (أيمة) (أيمة)^(٦).

(١) شرح الشافية: ٥٨/٣

(٢) المصدر السابق: ٥٦/٣.

(٣) البيت غير منسوب في الخصائص: ٦/٢، ١٤٣/٣.

(٤) شرح الشافية: ٥٨/٣.

(٥) شرح الشافية: ٥٨/٣.

(٦) المصدر السابق.

وقد قرأ القراء كلمة (أئمة) وفق المذاهب المختلفة التي نسبت للمحققين (١).

القسم الثالث: الهمزتان المجتمعتان في كلمتين متجاورتين:

أما إذا اجتمعت همزتان في لفظين فلا تكون الثانية إلا متحركة، لأنها في أول اللفظ، أما الأولى فهي إما استفهامية أو غيرها.

أولاً: إذا كانت الأولى استفهامية (٢):

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٦ سورة البقرة)، فللعرب في هذه الحالة أربعة مذاهب:

- الأول: تحقيق الأولى وتسهيل الثانية (٣).

- الثاني: تحقيقهما (٤). ولم أقف على أصحاب هذا المذهب.

- الثالث: تحقيق الأولى وتسهيل الثانية وزيادة ألف بينهما (٥)، ونسب إلى أهل الحجاز (٦).

(١) إتحاف البشر: /٢٤٠.

(٢) عدّ علماء القراءات هذا النوع من اللفظ الواحد ذي الهمزتين، انظر السبعة: /١٢٦، التيسير: /٣١، إتحاف البشر: /٤٤.

(٣) المقتضب: /٢٩٥، الحجة للفارسي /٢١٢، البحر المحيط /٤٧.

(٤) الحجة للفارسي: /٢٠٤.

(٥) المصدر السابق: /٢١٢.

(٦) الكتاب: /٥٥٣، شرح المفصل /٩-١١٨-١٢٠.

- الرابع: تحقيقهما وزيادة ألف بينهما^(١)، وعزي هذا الاستعمال إلى التميميين^(٢). وعلى هذه اللهجة جاء قول ذي الرمة:

فيا ظبية الوعاء بين جلاجل * * وبين النقا: أنت أم أم سالم^(٣).

وإذا وقفنا على موقف القراء من الآية القرآنية التي سبق التمثيل بها من سورة البقرة، نجد أن الكسائي، وآخرين^(٤) قرأوها بتحقيق الهمزتين بينما قرأها ابن كثير وآخرون وفق المذهب الأول، أي بتحقيق الأولى وتخفيف الثانية، وقرأها هشام وفقا لمذهب التميميين بتحقيقهما وزيادة ألف بينهما^(٥).

ثانيا: إذا كانت الأولى غير استفهامية:

فهي إما متحركة أو ساكنة، أما الثانية فلا تأتي إلا متحركة لأنها بداية كلمة كما قلنا سابقا، وتفصيل هذه المسألة على النحو الآتي:

أ- فإذا كانت الهمزتان متحركتين:

فإن ذلك يأتي على وجهين:

- الوجه الأول: أن تكون الهمزتان متفتحتين في الحركة:

(١) الكتاب: ٥٥١/٣، المقتضب ٢٩٩/١، الحجة للفارسي ٢٠٨/١.

(٢) الكتاب: ٥٥١/٣، شرح المفصل ١١٨/٩-١٢٠، لسان العرب ١١/١.

(٣) البيت في ديوانه: ٧٦٧/٢، المقتضب ١٦٣/١، شرح المفصل ٩٤/١، وله روايات أخرى

جاء فيها: هيا ظبية، أيا ظبية، بدلا من ياظبية.

(٤) منهم ابن ذكوان وهشام، وعاصم، وحمزة، وروح، وخلف، والحسن، والأعمش.

(٥) وهي قراءة ورش ورويس. انظر: إتحاف البشر: ١٢٨.

وحركتهما في هذه الحالة يمكن أن تكون الفتحة، نحو: ﴿شَاءَ أَنْ﴾ (٥٧) سورة الفرقان)، ويمكن أن تكون الكسرة، نحو: ﴿هُؤَلَاءِ إِن﴾ (٣١ سورة البقرة)، ويمكن أن تكون الضمة، نحو: ﴿أُولَئِكَ﴾ (٣٢ سورة الأحقاف)

- الوجه الثاني: أن تكون الهمزتان مختلفتين في الحركة:

وقد وقع منها في القرآن خمسة نماذج على النحو الآتي:

(١) - مفتوحة يليها مكسورة، نحو: ﴿شَهِدَاءِ إِذَا﴾ (١٣٣ سورة البقرة)

(٢) - مفتوحة يليها مضمومة، نحو: ﴿جَاءَ أُمَّةٍ﴾ (٤٤ سورة المؤمنون)

(٣) - مضمومة يليها مفتوحة، نحو: ﴿السَّفَهَاءِ أَلَا﴾ (١٣ سورة البقرة)

(٤) - مكسورة يليها مفتوحة، نحو: ﴿النِّسَاءِ أَوْ﴾ (٢٣٥ سورة البقرة).

(٥) - مضمومة يليها مكسورة، نحو: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ (٤٢ سورة البقرة).

وقد تنوع أداء القراء في هذه الأوضاع أيضاً، فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس بتحقيق الأولى وتخفيف الثانية، فأتوا بها بين بين في النموذجين الأول والثاني، وقلبوها وأووا محضة في النموذج الثالث، وبياء محضة في النموذج الرابع. وأما القسم الخامس، فقد اختلف فيه؛ فذهب جمهور القراء - القدماء منهم - إلى إبدال الثانية وأووا محضة مكسورة (١)

وأما جمهور القراء المتأخرين، ومعهم جماعة من النحاة كالخليل وسيبويه، فإنهم يجعلونها بين بين - أي بين الهمزة والياء - والمذهبان صحيحان،

(١) الهمزة بين القراء والنحاة: / ٢٣-٥١.

إلا أن الأول أثر في النقل، والثاني أوجه في القياس، وقرأ باقي القراء، وهم ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف وروح بتحقيق الهمزتين في جميع النماذج، وانفرد ابن مهران عن روح بالتسهيل^(١).

ب- أما إذا كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة:

وذلك نحو: (اقري أباك السلام) فقد كان للقبائل في نطقها طرائق مختلفة:

- الأولى: التسهيل: وقد عزي هذا النهج إلى أهل الحجاز، فهم يقولون (اقري أباك السلام).

- الثانية: تحقيق الأولى ونقل حركة الثانية المسهلة إليها، فيقال: اقري أباك السلام.

- الثالثة: إبدال الأولى حرف مد من جنس حركة الحرف الذي قبلها، وتحقيق الثانية، فيقال: اقري أباك السلام.

- الرابعة: تحقيقهما جميعاً.

- الخامسة: إدغام الأولى في الثانية، فيقال: اقر أباك السلام^(٢).

ولم أجد من يعزي هذه المذاهب إلى أصحابها.

ننتهي مما سبق إلى أنه عند اجتماع همزتين متجاورتين في اللفظ الواحد أو في اللفظين المتجاورين فإن أهل الحجاز كانوا يسهلونها إن كانت الأولى ساكنة، وإن كانتا متحركتين همزوا الأولى وسهلوا الثانية، وزادوا ألفاً بينهما.

(١) النطق بالقرآن: ٢٢٦/١.

(٢) شرح الشافية: ٦٦/٣.

بينما نطقها غيرهم بعدة أوجه تتلخص في تحقيقهما جميعاً، أو تحقيق إحداهما وتسهيل الأخرى، وزيادة ألف بين المحققين، أو بين المسهلة إحداهما. ولنا هنا وقفان، الوقفة الأولى مع منهج العرب في الهمزتين المتجاورتين، والوقفة الثانية مع منهج النحويين والقراء فيهما، وهو ما سوف نتناوله في الصفحات الآتية:

الوقف الأولى

منهج العرب في الهمزتين المتجاورتين

يمكن القول إن المحققين جنحوا فراراً من توالي حرفين متماثلين إلى طرائق خمس، هي: الحذف، والإبدال، والتخفيف، والتحقيق، والزيادة (زيادة ألف بين الهمزتين)، وفيما يلي بيان ذلك:

١- الحذف:

ويقصد به حذف إحدى الهمزتين، وقد يحل مكانها صوت آخر، أو دون إحلال، وقد رأينا فيما سبق أن حذف الهمزة دون إحلال صوت آخر مكانها يكون عند المحققين في اللفظين المتجاورين، إذا كانت الهمزتان متفتحتين في الحركة كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ (١٨ سورة محمد).

وقد تحذف الهمزة فيحل مكانها صوت آخر، وذلك إذا اشتمل اللفظ على همزتين، الأولى متحركة والثانية ساكنة، نحو (أثر)، فالذي حدث هو أن الهمزة الثانية حذفت ومدت حركة الهمزة الأولى.

كما أنه إذا اجتمعت همزتان في لفظين فإنه تحذف أولى المتفتحتين، وتمتد حركة الحرف السابق لها نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ (١٨ سورة محمد)

إن الحرف الذي يحل مكان الهمزة قد يكون حرف لين، أو يكون شبه حرف لين ويقصد به الواو والياء من أحرف العلة، هو ما سوف نعرض له في الإبدال.

عند توالي همزتين فإن الثانية منهما تبدل ياءً أو واوًا فرارًا من اجتماع المتلين، حيث تبدل ياءً مطلقًا إذا كانت مكسورة، مهما كانت حركة الهمزة الأولى في اللفظ الواحد، نحو (أيمة)، أو كانت مسبوقه بحرف ساكن في اللفظين.

وتبدل الهمزة الثانية المضمومة والمفتوحة ياءً إذا كانت الأولى مكسورة، نحو (إيم)، أما إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة فتبدل واوًا سواء أكانت مسبوقه بضم أو فتح، نحو: (أوم)، كما تبدل واوًا إذا كانت مفتوحة، وما قبلها مضموم^(١)، نحو: (أويدم).

الإبدال لغير التخفيف:

يرى بعض العرب إبدال الهمزة حرفًا آخر لغير التخفيف، وعلى ذلك أبدلها بعضهم عينًا وأبدلها آخرون هاءً، في حين جنح غيرهم إلى إبدال الهمزة من بعض الحروف فمنهم من أبدل الهاء همزة، ومنهم من أبدل من النون همزة، وبعضهم أبدل الواو همزة.

أولاً: إبدال الهمزة عينًا (العننة):

أما إبدالها عينًا فقد عزاه بعض اللغويين إلى بني تميم، وأطلق على هذا النوع من الإبدال (العننة).

(١) شرح الشافية: ٥٦/٣.

وأول ما يخطر على الذهن هنا هو هل المقصود بالعنعنة نطق كل همزة عينا أو أن ذلك خاص بهمزة معينة؟ وهل هذه الظاهرة مقصورة على التميميين فقط، أم وجدت قبائل أخرى شاركها فيها؟!.

أما عن تحديد المقصود بالعنعنة فقد نقل اللغويون إلينا عدة آراء:

-الرأي الأول: يقصر وقوعها على (أن) المفتوحة الهمزة:

وذلك سواء أكانت نغيلة أو خفيفة، فقد نقل صاحب "تهذيب اللغة" عن الفراء قوله: "لغة قريش ومن جاورهم (أن)، وتميم وقيس وأسد ومن جاورهم يجعلون ألف (أن) إذا كانت مفتوحة عينا، يقولون: أشهد عنك رسول الله، فإذا كسروا رجعوا إلى الألف"^(١).

ويحدد ابن فارس المقصود بالعنعنة فيقول: "أما العنعنة فقلبهم الهمزة في بعض كلامهم عينا"^(٢). ومثل لذلك بأن، وأن، وتابعه ابن يعيش، وابن هشام^(٣).

- الرأي الثاني: يوسع نطاق العنعنة:

فيجعلها مقصورة على كل همزة تبدأ بها الكلمة، وذلك نحو: (عسلم) في (أسلم)، و (عنن) في (أنن)، و (عنك) في (أنك). وقد نقل السيوطي هذا الرأي عن الفراء فقال: "قال الفراء: وخلص لغتهم (يعني قريشا) من مستبشع اللغات.... ومن ذلك العنعنة، وهي في كثير من العرب في لغة قس وتميم،

(١) تهذيب اللغة: ١١٢/١. مادة (ع ن ن).

(٢) الصلحي: ٥٤/.

(٣) شرح المفصل: ١٩٨/٨، مغني اللبيب: ٢٢٢/١.

وتجعل الهمزة المبدوء بها عيناً فيقولون في أنك عنك، وفي أسلم عسلم، وفي
إذن عنن^(١).

وقد ردد بعض المعاصرين قول الفراء كحفني ناصف، ومثل لذلك بـ
(عنك، وعنت، وعذن)، في (إنك، وأنت، وإذن)^(٢).

وبالنظر إلى النصين السابقين المنقولين عن الفراء نجد بينهما تناقضاً
واضحاً في تحديد المقصود بالعننة، فالنص الأول يقصرها على (أن) المفتوحة
الهمزة ثقيلة كانت أو خفيفة، بينما يوسعها النص الثاني فتشمل كل همزة مبدوء
بها في أول اللفظ!

وقد حاول بعض المحدثين تفسير هذا التناقض، حيث ذهب ضاحي عبد
الباقي إلى احتمالين:

-الاحتمال الأول:

صحة نسبة النصين إلى الفراء، وأنه سجل كلا الرأيين في مؤلفين
مختلفين وفي فترتين زمنييتين مختلفتين من حياته، فرجع في الثانية مصوباً ما
دوّن في المرة الأولى، وليس ثمة دليل على ترجيح أحدهما.

-الاحتمال الثاني:

أن يكون أحد الناقلين: الأزهري أو السيوطي لم يتحرر الدقة في النقل،
وفي هذه الحالة ربما يكون تحديد العننة الذي ورد في كتابي السيوطي

(١) الاقتراح: ٩٨/، ٩٩، المزهر: ٢٢١/١، ٢٢٢.

(٢) مميزات اللغات: ١١.

(الاقتراح، والمزهر) هو للسيوطي نفسه ذكره بعد أن نقل كلام الفراء دون التتويه إلى نهاية كلامه، أما النص الذي نقله الأزهري فاحتمال الخطأ فيه أقل من الثاني^(١).

- الرأي الثالث: قلب الهمزة عيناً مطلقاً:

حيث ذهب جمهرة من أهل اللغة إلى تعريف ظاهرة العنعنة بأنها قلب الهمزة عيناً مطلقاً، أي: دون النظر لهمزة معينة، ولكننا نراهم لا يلتزمون بمنهج في الاستدلال على رأيهم. ويمكن تقسيم أصحاب هذا الاتجاه إلى طائفتين:

- الطائفة الأولى: تكفي بالاستدلال بشواهد تشتمل على (أن)، سواء أكانت نقيصة أو خفيفة فقط، وهو ما نجده عند الخليل في معجمه، حيث أورد قول شاعر بني تميم:

إن الفؤاد على الذلفاء قد كمدنا ** وحبها موشك عن يصدع الكبد^(٢).

وعند أي حاتم السجستاني^(٣)، واتفق معه الأزهري^(٤)، والجوهري^(٥)، واجتمعوا على الاستدلال بقول ذي الرمة:

أعن ترسمت من خرقاء منزلة ** ماء الصبابة من عينيك مسجوم^(٦).

(١) لغة تميم: ٨٧/.

(٢) البيت في العين: ١٠٤/١، تحقيق: درويش.

(٣) جمهرة اللغة: ٧٦/٣.

(٤) تهذيب اللغة: ١١١/١.

(٥) الصحاح: ٢١٦٧/٦ مادة (ع ن ن).

(٦) البيت في ديوانه: ٣٧١/١، وفيه: أين، جمهرة اللغة: ٧٧/٣.

كما نجد ذلك عند ابن سيده الذي استشهد بقول الشاعر:

فلا تُلْهِكَ الدُّنْيَا عَنِ الدِّينِ وَاعْتَمَلْ * * لَأَخِرَةَ لَا بُدَّ " عَنْ " سَتَّصِيرُهَا (١).

- والطائفة الثانية: لا تعين همزة محددة، ونجد هذا فيما أورده ابن دريد والزبيدي، فابن دريد يقول: "العننة حكاية كلام نحو قولهم عننة تميم، لأنهم يجعلون الهمزة عيناً" (٢). وقال في موضع آخر: "بني تميم يحققون الهمزة فيجعلونها عيناً" (٣). ونراه يكرر هذه العبارة في موضع آخر نقلاً عن أبي حاتم السجستاني الذي نسب هذه الظاهرة إلى التميميين ومن يجاورهم (٤)، ثم يسوق أمثلة بألفاظ متنوعة، بعضها مهموز الأول، وبعضها مهموز الوسط، ومنها ما هو مهموز الآخر. فاستدل على المهموز أوله - ناقلاً عن أبي حاتم - بأن في قول الشاعر:

أَعْن ترسمت من خرقاء منزلة * * ماء الصبابة من عينيك مسجوم (٥).

ومثل لمهموز الوسط بقول بني تميم: (كعص)، أي: (كأص)، بمعنى أكل، واستشهد للمهموز الآخر بما نقله عن بني تميم من قولهم: "هذه خباعنا، يريدون خباؤنا. ويقولون: جارية خبعة طلعة، أي تختبئ مرة وتطلع أخرى" (٦).

(١) البيت في المحكم: ٤٩/١.

(٢) جمهرة اللغة: ١٦٠/١.

(٣) المصدر السابق: ٢٣٧/١.

(٤) المصدر السابق: ٧٦/٣.

(٥) سبق الاستدلال به.

(٦) جمهرة اللغة: ٧٦/٣.

أما الزبيدي فيكتفي في التمثيل بالهمزة التي في أول اللفظ، وذلك فيما سجله عن الليث والكسائي، فيقول: "قال الليث: وبعض بني تميم يقول اعتنف الأمر، بمعنى انتفئه، وهذه هي العننة"^(١). ويقول: "قال الكسائي: يقال كان ذلك منا عنفه، وعنفه بضمين واعتنفا، أي: انتنفا، قلبت الهمزة عيناً، وهذه عننة بني تميم"^(٢).

وقد رأى أحد المحدثين وهو ضاحي عبد الباقي^(٣) أن كلمة العننة في النصين السابقين اللذين نقلهما الزبيدي لم تكن من كلام الليث والكسائي، وإنما العبارتان المختوم بهما النصين "وهذه هي العننة" و "وهذه عننة تميم" من تعليق الزبيدي على النصين، وهذا جلي في النص الأول؛ لأن الأزهرى أوردها سماعاً عن التميميين دون أن ينص على أنها عننة، كما أنه أعاد ذكرها في موضع آخر في معجمه فقال: "وسمعت بعض تميم يقول: اعتنفت الأمر بمعنى انتفئه"، واكتفى بالتعقيب على ذلك بقوله: "وهذا كقولهم: "أعن ترسمت"^(٤).

- الرأي الرابع: يقيد ظاهرة قلب الهمزة عيناً بكون الهمزة متحركة^(٥):

وهذا الرأي لا يختلف عما سبقه من آراء إلا في قيد تحرك الهمزة، ولكنه يكتفي في تمثيله بـ (أن) في قوله: "ظننت عنك ذاهب، أي: أنك"^(٦).

(١) تاج العروس: ٢٠٥/٦ مادة (ع ن ف).

(٢) المصدر السابق.

(٣) لغة تميم: ٩٠.

(٤) تهذيب اللغة: ٣/٣، المرجع السابق: ٩٠-٩٢.

(٥) شرح الأسموني: ٢٨٢/٤.

(٦) المصدر السابق.

وملخص آراء أهل اللغة والنحو في هذه الظاهرة أنها تعني ما يلي:

١- قلب همزة أن، وأن المفتوحين عيناً.

٢- قلب الهمزة المبدوء بها سواء أكانت مفتوحة أو مكسورة.

٣- قلب كل همزة دون اعتبار لموقعها أو حركتها.

٤- قلب الهمزة المتحركة، عيناً.

وقد فند عبد الباقي تلك الآراء، وجنح إلى رفض الثلاثة الأخيرة؛ لأن ذلك يعني خلو لغة التميميين وغيرهم من القبائل العربية التي تشاركهم في استعمال هذه الظاهرة من كل همزة مبدوء بها مفتوحة أو مكسورة وفقاً للرأي الثاني، وخالية من كل همزة وفقاً للرأي الثالث، أو من كل همزة متحركة وفقاً للقول الرابع، وهذا لا يتسق مع المأثور عن التميميين، بل إن النصوص التي أوردت شاهداً على العنينة تتضمن ألفاظاً مهموزة، وذلك نحو: أشهد في (أشهد عنك رسول الله)، وخرقاء وماء في قول الشاعر:

أعن ترسمت من خرقاء منزلة * * * ماء الصبابة من عينيك مسجوم^(١).

وكذلك الذلفاء في قول الآخر:

إن الفؤاد على الذلفاء قد كمد * * * وحبها موشك عن يصدع الكبد^(٢).

(١) سبق الاحتجاج به.

(٢) سبق الاحتجاج به.

فجميع تلك الألفاظ وغيرها لم تقلب فيها الهمزة عيناً، بينما قلبت فيها همزة أن فقط، كما أن هذا يتنافى مع منهج التميميين الذين يميلون إلى تحقيق الهمزة التي يسهلها أهل الحجاز.

ورجح عبد الباقي الرأي الأول القائل بأن المقصود بظاهرة العنعنة هو قلب همزة أن وأنَّ عيناً؛ وذلك اعتماداً على اقتصار أهل اللغة بسوق الأمثلة لهما، وبهما قرأ القراء في الشواذ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعَلْمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ (سورة النحل)، عنهم بدلا من أنهم.

كما أيد ترجيح رأيه بأن العنعنة المشتقة من (عن) توحى بذلك^(١)، وقد تنبه إلى ذلك من قبل ابن جني ونص عليه فقال: "وقولهم عنعنة مشتق من قولهم (عن عن) في كثير من المواضع، ومجيء النون في العنعنة يدل على أن إبدالهم إياها إنما هو في همزة (أن) دون غيرها"^(٢).

ويدعم رأيه أيضاً ما رواه الأخفش من أنه سمع أعرابية من بني كلاب تقول:

فتلعمن وإن هويتك عنني * * * قطاع أرمام الحبال صروم^(٣)

فقال: "عنني" بدلا من "أنني"، فقال لها الأخفش: "ما هذا؟! فقلت: هذه عنعننتنا، وفي رواية: عنعنة بني فلان"^(٤).

(١) لغة تميم: / ٩٠.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٢٣٣/١.

(٣) البيت في النوادر في اللغة: / ٢٩.

(٤) النوادر في اللغة: / ٣٨، ٣٩.

واحترز عبد الباقي أن يكون برفضه للأراء الثلاثة السابقة أنه ينكر الألفاظ التي قلبت فيها الهمزة عيناً في غير (أن، وأن) التي عزيت إلى اللغة التميمية؛ بل رأى أن ذلك يتسق وطبيعة بني تميم، ولكنها لا يطلق عليها مصطلح العننة، وإنما هي ألفاظ شأنها شأن الألفاظ الأخرى التي حصل فيها إبدال، وإن سماها ابن دريد والزبيدي عننة، فهذا عنده على سبيل التجوز^(١).

في حين رأى إبراهيم أنيس أن قلب الهمزة عيناً لم يقيد بأن وأن، بل إن ظاهرة العننة عنده تكون في (أن) وفي غيرها، بل في وسط الكلمة وفي آخرها. وذكر أن الثعالبي يعزوها إلى قضاة، وذلك في قوله: "العننة تعرض في لغة قضاة كقولهم ظننت عنك ذاهب، أي أنك"^(٢).

وكلمة تعرض تفيد أن العننة لم تكن متمكنة في هذه القبيلة التي لها فروع عديدة موزعة في منطقة شبه الجزيرة العربية، ومن فروعها جرم التي كان بعضها مقيماً في اليمامة^(٣)، فلا يستبعد أن يتأثر هذا الفرع بالتميمين^(٤).

واستدل على ذلك بنصوص قال عنها بأنه لا يرقى إليها غمز ولا طعن، والنمس لواضعي ذلك القيد بأنه ربما كان استقرارهم لتلك الظاهرة ناقصاً، وأن الأمر لا يدعو أن يكون حكماً خاصاً مبنياً على مثل خاص سمعه الراوي دون أن يستقرئ باقي الحالات.

(١) لغة تميم: / ٩١.

(٢) فقه اللغة: / ١٠٧.

(٣) نسب عدنان وقحطان: / ١٤.

(٤) صفة الجزيرة: / ١٦٣.

أما عن نطق بهذه اللغة فنجد أن معظم أهل اللغة اقتصروا على نسبتها
للتميميين فقط، ومن هؤلاء: الأصمعي^(١)، وابن فارس^(٢)، والجوهري^(٣)، وابن
دريد^(٤)، والأزهري^(٥)، وابن سيده^(٦)، وابن هشام^(٧)، ومنهم من عزاها إلى تميم
ومن جاورها كأبي حاتم السجستاني^(٨)

ومنهم من عزاها إلى تميم وأسد كأبي جعفر النحاس، والزمخشري^(٩).
وعزاها السيوطي نقلا عن الفراء إلى قيس وتميم^(١٠).

وزعم البعض أنها كانت في لغة بني كلاب^(١١)، ولا نعلم إذا ما كان
المقصود بـكلاب بطن من عامر بن صعصعة، أو كلاب بن مرة، وهي بطن من
قريش، أو كلاب بن معاوية؟!^(١٢)

(١) سر صناعة الإعراب: ٢٢٩/١.

(٢) الصحابي: /٥٤.

(٣) الصحاح: ٢١٦٧/٦ مادة (ع ن ن).

(٤) جمهرة اللغة: ١٦٠/١.

(٥) تهذيب اللغة: ١١١/١.

(٦) المحكم: ٤٩/١.

(٧) مغني اللبيب: ٢٨٣/١.

(٨) شرح الأشموني: ٢٨٢/٤، جمهرة اللغة: ٧٦/٣.

(٩) المفصل: ١٤٩/٨.

(١٠) الاقتراح: ٩٨، ٩٩، المزهري: ٢٢١/١، ٢٢٢.

(١١) النوادر في اللغة: ٢٨، ٢٩.

(١٢) معجم المؤلفين: ٩٨٩/٣.

وأغلب الظن أن التي تكلمت بهذه اللغة هي كلاب من عامر بن صعصعة، وذلك لأن نسبها ينتهي إلى قيس، وقيس ورد عنهم استعمال العننة صراحة^(١).

وتشير النصوص التي تم الاستشهاد بها على هذه الظاهرة أن بعضها كان منسوباً والآخر غير منسوب، فما جاء غير منسوب قولهم: "أشهد عنك رسول الله"^(٢)، (عنك) بدلا من (أنك)، ومنها قول القائل:

فلا تلحك الدنيا عن الدين واعتمل * *
لآخرة لا بد عن ستصيرها^(٣).

باستخدام (عن) بدلا من (أن).

وقد استدل ابن سيده بهذا البيت على نسبة العننة إلى التميميين، إلا أنه لا يمكن القطع بنسبة هذا البيت إليهم، كما أن بعض أهل اللغة نسبوا هذه الظاهرة إلى تميم ثم ساقوا شعر شعراء غير تميميين^(٤).

أما الشواهد التي وردت منسوبة إلى أصحابها منها قول الراجز منظور بن مرثد الأسدي:

تَعَرَّضْتُ لِي بِمَكَانٍ حِلٍّ

تَعَرُّضًا لَمْ تَأُلْ عَنِ قَتْلِي

(١) اللهجات العربية في التراث: ٣٦٧/١.

(٢) اللسان مادة (ع ن ن)، تهذيب اللغة ١/١١٢، تاج العروس ٩/٢٨٣.

(٣) سبق الاستدلال به.

(٤) الصحاح: ٦/٢١٦٦، لسان العرب مادة (ع ن ن)، تاج العروس: ٩/٢٨٣.

تَعْرِضُ الْمُهْرَةَ فِي الطَّوْلِ (١)

وقد نسب ابن منظور هذه الظاهرة إلى تميم، وعلق على البيت السابق بقوله: لأنه أراد لم تال أن قتلا لي، أي: قتلي (٢).

ومنه قول ذي الرمة:

أعن ترسنت من خرقاء منزلة ** ماء الصبابة من عينيك مسجوم (٣).

أراد: إن ترسنت.

وقول الآخر:

فما ابن حتى قلن: يا لبيت عننا ** تراب وعن الأرض بالناس تخسف (٤)

: أراد: يا لبيت أننا، وأن الأرض.

ومنه قول الشاعر يزيد بن الطثرية:

وعن تخطي في طيب الشرب بيننا ** من الكدر المائي شرباً مطبعا (٥)

أراد: وإن تخطي.

وقول مجنون ليلى:

(١) الرجز في الصحابي: / ٢٤، لسان العرب، مادة (أن ن)، و(ط ول).

(٢) لسان العرب، مادة (أن ن)، و(ط ول)، الصحابي: / ٢٤.

(٣) سبق الاستدلال به.

(٤) البيت لجران العود في تهذيب اللغة: ١١٢/١، وهو في ديوانه: / ٦٣، وفيه أننا، وأن.

(٥) البيت في تاج العروس: ٤٣٩/٥.

فَعِينَاش عِينَاهَا وَجِيدِش جِيدَهَا * * سوى عن عظم الساق منش دقيق (١)

أراد: سوى أن،

وقول ابن هرمة:

أعن تغنت على ساق مطوقة * * ورقاء تدعو هديلاً فوق أعواد (٢)

أراد: أين تغنت.

وإذا كانت بعض هذه الشواهد قد جاءت منسوبة لأسد وبعضها لتميم أو لقيس فإن هذا يؤكد أن هذه الظاهرة ليست مقصورة على قبيلة تميم وحدها، وإنما شاركتها فيها بعض القبائل العربية الأخرى كأسد وقيس، وغيرهما من القبائل الموالية لتميم التي جاورتها وتأثرت بها، وربما يمكن تفسير اقتصار بعض أهل اللغة نسبة العننة إلى تميم فقط مرده إلى أن التميميين كانوا يشكلون الجانب الأكبر والأعظم شأنًا والأوسع انتشارًا واستعمالاً لهذه الظاهرة دون غيرهم (٣).

(١) البيت في ديوانه: / ٢٠٧، وهو بهذه الرواية ورد في جمهرة اللغة: ٢٣٨/١. والبيت فيه

ظاهرة لهجية أخرى وهي الكشكشة، ويقصد بها إبدال الكاف شيئاً، في عيناك، وجيدك، ومنك.

(٢) البيت في سر صناعة الإعراب: ٢٣٠/١، وهو في شعره: / ١٠٥.

(٣) لغة تميم: / ٩٤.

تبدل الهاء من الهمزة:

ذكر سيوطي^(١) أن الهاء تبدل من الهمزة ومثل لذلك بـ (هرقت،

وهرقت، وهراك، وهثرت) في (أرقت، وأرحت، وإياك، وأثرت)^(٢).

وقد أورد بعض اللغويين أمثلة لهذه اللغة دون أن تنسب إلى ذويها
والفحص بعضهم على نسبة هرقت إلى الطائيين^(٣)، واليمنيين^(٤)، والتغلبيين^(٥).

ومعروف أن قبيلة طي يمنية الأصل نجدية المهجر، لذا يعتقد أن هذه
اللغة ربما كانت ذات أصل يمني وقد بها الطائيون معهم إلى نجد فتأثر بها
التغلبيون^(٦)، ووفقا لهذه اللغة قرئت (إياك) في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ﴾ (سورة الفاتحة) في كلا الموضعين (هياك)^(٧).

كما وردت في قول القائل:

رب كأس هرقتها، ابن لؤي * * حذر الموت، لم تكن مهراقة^(٨)

(١) الكتاب: ٢٣٨/١٥، ٤/٣.

(٢) المصدر السابق، لسان العرب: ٤٦٤/٢، ٣٦٥-٣٦٦.

(٣) الإبدال لابن السكيت: ٨٨، ٨٩.

(٤) جيزة اللغة: ٤٧٢/٣، الصحاح: ٤/١٥٦٩-١٥٧٠، مادة (ه ر ق). المصباح المنير:
٢٤٨/١.

(٥) شرح المفصل: ٣٠٩/٦، الشافية للجاربردي: ٣٢٢، لسان العرب: ٤٨٣/١٥.

(٦) المحكم: ٣٠٩/٦، لسان العرب: ١٣٥/١٠، تاج العروس: ٩٥/٧.

(٧) البحر المحیط: ٢٣/١، اللهجات في الكتاب: ٣٢٧.

(٨) البيت بلا نسبة في لسان العرب: ٣٦٦/١٠.

ومنه قول الآخر:

نبئت أن دما حراما نلته * * فهيريق في ثوب عليك محبر^(١)

ثالثا: إبدال الهمزة من الهاء:

نقل يونس أن التميميين يستعملون هيهات بالهاء في حين ينطقها الحجازيون أيهات فيبدلون هاءها الأولى همزة^(٢).

وإذا كان بنو تميم آثروا الهاء في هذا اللفظ على الهمزة التي اختارها أهل الحجاز، إلا أن الصيغة التميمية هي التي شاعت في اللغة النموذجية بدليل ورودها بهذه الصيغة في الذكر الحكيم، وذلك في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ (سورة المؤمنون)، وهذا يدل على أن التطور قد حدث عند الحجازيين، وأنه حدث بطريق التغاير، فبعد أن كان اللفظ يشتمل على حرفين من جنس واحد، هما الهاء أبدلوا الهاء الأولى همزة^(٣).

رابعا: إبدال النون من الهمزة:

ذكر ابن سيده في مخصصه قوله: "تشرته بالمنشار، ووشرته، وأشرته... وزعم الفارسي أن تميم تهمز المنشار وغيرهم لا يهمز"^(٤).

(١) البيت بلا نسبة في المصدر السابق.

(٢) المزهر: ٢٦٧/٢.

(٣) لغة تميم: /١٦٥.

(٤) المخصص: ١٨٧/١٣.

ويفهم من هذا النص أن التميميين كانوا يبدلون نون (منشار) همزة في حين ينطقها غيرهم نوناً، والمنشار والمنشار في المعاجم اللغوية تعودان إلى مادتين مختلفتين، وهذا يدل على أن الكلمتين مترادفتان، وذلك أننا نجد أن (أشر) تدل على الحدة ومنه الأشر وهو رقة وحدة أطراف الأسنان^(١)، ونرى ابن فارس يعلق على هذا المعنى بقوله: "وأشرت الخشبة بالمنشار من هذا المعنى"^(٢).

أما مادة (نشر) فتعني فتح الشيء وتشعبه ومنه: نشرت الخشبة بالمنشار^(٣). ونلاحظ أن الصلة بعيدة بين الهمزة والنون وقد تنبه إلى ذلك من قبل ابن سيده فجعله تحت عنوان: "ومما يجري مجرى البذل"^(٤).

وقد فسر ضاحي عبد الباقي الخلاف بين التميميين وبين غيرهم في إبدال نون منشار همزة بقوله: "إن العربي اشتق من نشر اسم آلة فقال: منشار، ثم طرأ على هذه اللفظة تطور فأصبحت (ميشار) بإبدال الياء من النون، والصلة بين هذين الحرفين تجيز إبدال أحدهما من الآخر، ثم حدث تطور آخر، وهي الصيغة المهموزة التميمية (مئشار) وتفسير ذلك أنه لما كان من دأب التميميين تحقيق الهمزة التي يخففها أهل الحجاز نظروا إلى هذه اللفظة فظنوا أن الياء مبدلة من الهمزة فحققوها بقولهم (مئشار)"^(٥).

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق: ١٠٩/١.

(٣) مقاييس اللغة: ٤٣٠/١، مادة (ن ش ر).

(٤) المخصص: ٢٨٧/١٣.

(٥) لغة تميم: ١٤٠/.

خامسا: إبدال الواو الواقعة فاء همزة:

نقل جماعة من أهل اللغة منهم ابن دريد أن الهذليين كانوا يبدلون الواو المكسورة الواقعة فاء لفعال همزة^(١)، فكانوا يقولون: (إسادة)، و(إشاح) في وسادة ووشاح، وهذا الإبدال مطرد استعماله في لغتهم كما نص على ذلك أبو حيان^(٢).

وقد ورد هذا الاستعمال في لغتهم في مثل قول شاعرهم:

له إدّة سفع الوجوه كأنهم ** يصفهم وعك من الموت واهن^(٣)

وقول الآخر:

إللك أصحابي فلا تزدهيم ** بسابة إذا مدت عليك الحلائب^(٤)

وقول الآخر:

هواء مثل بعلك مستميت ** على ما في إعائك كالخيال^(٥)

ووفقا لهذه اللغة قرئ (إعاء) بدلا من وعاء في قوله تعالى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِينَهُمْ قَبْلَ وَعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ

(١) البحر المحيط: ٣٣٢/٥، حاشية الصبان: ٢٩٦/٤، جمهرة اللغة: ١١١/٢، ٢٦٧.

(٢) البحر المحيط: ٣٣٢/٥.

(٣) البيت للمعطل الهذلي في ديوان الهذليين: ١٤٩/١.

(٤) البيت لمالك بن خالد الخزاعي المصدر السابق: ٩/٣.

(٥) البيت في المصدر السابق: ٨٣/٢.

لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ (سورة يوسف).

كما نقل القالي عن الخليل أن التميميين ينهجون هذا النهج فقال: "وتقول وسد فلان فلانا وتوسد هو إذا وضع رأسه على وسادة... ولغة تميم إسادة، وكذلك لغتهم في كل واو مكسورة في الأدوات على بناء فعال وفعالة" (١).

وأكد ابن منظور كلام الخليل ونقل عن ابن سيده: "أن الوقط والسوقيط كالردهة في الجبل يستتقع فيه الماء" (٢). وعقب على ذلك بقوله: "إن التميميين يجمعونه على إقاط لأنهم يبدلون الواو في نحو ذلك همزة" (٣).

ومع هذا نجد أن بني تميم قد خالفوا نهجهم السابق فأبقوا على الهمزة في لفظ (الإكاف) (٤)، بينما استعملها أهل الحجاز بإبدال الهمزة واوا (الوكاف)، وتعدى اختلافهم الاسم إلى الفعل فنسب إلى تميم استعمال (أكف)، وإلى الحجازيين (أوكف) (٥).

ومع أنه توفرت في هذه اللفظة الشروط التي وضعها الخليل لإبدال الهمزة من الواو، إلا أننا لاحظنا أن بني تميم قد حافظوا على أصالة الهمزة

(١) البارع: ١٤٦/.

(٢) لسان العرب: مادة (وق ط).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الإكاف ما بوضع على ظهر الدابة، المعجم الكبير: ١٣٩١/١.

(٥) تهذيب اللغة: ٣٩٥/١٠، لسان العرب مادة (أك ف) - (وك ف)، المزهر: ٢٧٧/٢.

فيها. وقد شاعت الصيغة التميمية (إكاف) واستعملتها اللغة النموذجية، فقد روي أن النبي (صلى الله عليه وسلم) ركب حماراً عليه إكاف تحته قطيفة مذكية^(١).

كما وردت بهذه الصيغة في قول الراجز التميمي:

كالكرون المشدود بالإكاف^(٢)

وكما آثرت هذيل إبدال الواو المكسورة الواقعة فاء للكلمة همزة، أبدلت أيضاً الواو المضمومة إذا وقعت ذلك الموقع همزة، فكانت تقول: أقنت بدلا من وقتت^(٣).

وقد اعتدت القراءات القرآنية بهذه اللغة فقد قرأ ابن مسعود قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاتِيمِهِمَا﴾ (سورة الأعراف)، حيث قرئ (ما أوري)^(٤).

كما قرئ (وجوهم) أجوهم^(٥)، في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ (سورة الزمر)

كما وردت هذه اللغة في تراثهم الشعري، وذلك نحو قول الشاعر:

(١) صحيح مسلم حديث رقم (١٤٢٢).

(٢) الرجز في لسان العرب. مادة (وك ف).

(٣) الكشاف: ٣٢٥/١، البحر المحيط: ٢٩٥/١.

(٤) البحر المحيط: ٢٩٥/١.

(٥) المصدر السابق: ٤٣٧/٧.

أبا معقل فانظر بنبلك من ترمي (١)

أبا معقل إن كنت أشحت حلة **

وقول الآخر:

أشاح الصدر أخلص بالصقال (٢)

تمناني وأبيض مشرفيا **

وقول الآخر:

وليدا إلى أن رأسي اليوم أشيب (٣)

** فكان لها أدي وريقة ميعتي

وقد عقب ابن جني على هذا البيت بقوله: "يريد ودي وهي لغته." (٤)

وقول الآخر:

صَيِّدٌ وَمُسْتَمِعٌ بِاللَّيْلِ هَمَّاسٌ (٥)

** يَحْمِي الصَّرِيْمَةَ أُحْدَانَ الرَّجَالِ لَهُ

أراد: وحدان.

وتبدل الواو المفتوحة الواقعة في أول الكلمة همزة في لغة قيس،

فيقولون: أرخته تاريخا، في مقابل قول التميميين ورخت تورخا. (٦)

(١) البيت لمعقل بن خويلد الهذلي في ديوان الهذليين : ٣ / ٦٥ ، تاج العروس ، مادة (وشح).

(٢) البيت لعمر بن الداخل الهذلي في ديوان الهذليين : ٣ / ٩٨ .

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي في التمام : ١٧٣ .

(٤) المصدر السابق : ١٧١ .

(٥) البيت في الكتاب لمالك بن خالد الخناعي ٢ / ٦٨ ، وفي ديوان الهذليين نسب مرة لأبي

نؤيب وأخزي لمالك بن خالد الخناعي : ٢ / ٤٢٧ .

(٦) الأرمنة والأمكنة : ٢ / ٣٦٧ .

كما أبدلها التميميون في قولهم: "أكدت تأكيداً" في حين استعملها أهل الحجاز بالواو فقالوا: "وكدت توكيداً"، واستعملوا أيضاً (الأجیل) في مقابل استعمال الحجازيين (الوجیل) ^(١).

ونقل بعض العلماء: (وريت)، و(أريت) في التورية ^(٢)، إذا أردت شيئاً وأظهرت غيره، و(وجم)، و(أجم)، و(وناة) و(أناة) ولكن بدون عزو ^(٣)، وقد نقل سيبويه عدم اطراد الإبدال في هذه الواو ^(٤).

٣- التخفيف:

حدد سيبويه المقصود بالتخفيف أنه نطق الهمزة بين بين ^(٥)، وذلك بأن يكون نطق الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، فإذا كانت مكسورة تنطق بين الهمزة والياء، وإذا كانت مضمومة تجعل بين الهمزة والواو، وإذا كانت مفتوحة تكون بين الهمزة والألف ^(٦)، فهي إذن همزة ضعيفة ليس لها تمكن المحققة، ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها ^(٧).

(١) جمهرة اللغة: ١١٣/٢، لسان العرب: مادة (وج ل).

(٢) لسان العرب: مادة (وري).

(٣) الكتاب: ٣٧١/٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق: ٥٤١/٣.

(٦) المصدر السابق، هامش الكتاب عن السيرافي ٥٤١/٣، سر صناعة الإعراب: ٥٣/١.

(٧) سر صناعة الإعراب: ٥٥/١.

وقد مر بنا التخفيف عند أهل التحقيق في توالي همزتين متحركتين في لفظ واحد، وفي إتيانهما في لفظين متجاورين، فقد خففت الهمزة الثانية في اللفظ الواحد إذا كانت متحركة وقبلها متحرك.

واختلف أهل التحقيق فيما إذا اجتمعت همزتان في لفظين متلاصقين الهمزة الأولى ليست للاستفهام على رأيين:

- الأول: تخفيف الأولى وتحقيق الثانية.

- الثاني: تحقيق الأولى وتخفيف الثانية:

وقد نسب إلى التميميين تحقيق الهمزتين وزيادة ألف بينهما فراراً من اجتماع متماثلين.

٤- التحقيق (نبر الهمزة)^(١):

عمد العكليون وبنو تميم إلى همز الألف إذا جاء بعدها حرف مضعف وحركوا هذه الهمزة بالفتحة لتتلاءم مع الألف، وذلك في حالة الوصل فقط، نكر

(١) جاء في الصحاح: "نبرت الشيء أنبره نبراً، رفعته،... ونبرة المعني: لرفع صوته عن خفض". والنبر مصطلح لغوي يعني الضغط على المقطع أو على قمته. علم الأصوات: د. طلبة عبد الستار. فسيولوجية النبر: عند نطق المنبور نلاحظ عدة أنشطة في الجهاز الصوتي البشري منها:

- تنشيط عضلات الرئتين، بشكل متميز لرفع الهواء بنشاط أكبر.
- تنشيط حركات الوترين الصوتيين وتوسع النبتة.
- يتقارب الوتران أكثر في حالة الأصوات المجهورة، ويتعدان أكثر في حالة الأصوات المهموسة.

ذلك الشنقيطي حيث قال: "ربما فرّ من التقاء الساكنين في المتصل بإبدال همزة مفتوحة من الألف... و (الفأر) من ذلك عكس وتميم، تجعل همزة مفتوحة بدل الألف، نحو قول هؤلاء: الفأر من دابة وشأبة..."^(١). كما نسب هذا المنهج إلى هذيل ولكن بعض اللغويين عدّ هذا شذوذاً في لغتهم^(٢).

إلا أننا نجد بعض اللغويين يورد أمثلة نبرت فيها الهمزة في غير الموضع الذي حدده النص السابق، فذكر أن العقيليين كانوا يهمزون (الجؤنة) و (المؤسي) و (الحوت)، والشائع استعمالها بدون همز^(٣).

كما عزى للعجاج وهو تميمي قوله: (العالم) و (الخاتم) يريد العالم والخاتم^(٤). كما نسبوا النبر إلى أسد وغني وقيس^(٥).

كما ورد النبر في القراءات القرآنية الشاذة حيث قرئ (والضالين) من قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (٧) سورة الفاتحة)، كما قرئ لفظ (جان) في قوله تعالى: ﴿فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِئِنَّ أَنْسَ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌ﴾ (٥٦ سورة الرحمن)، وقوله: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌ﴾ (١٠ سورة النمل)، وكذلك قوله: ﴿وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ

(١) الدرر اللوامع: ٣٠/٢.

(٢) المنصف: ٢٨١/١ - تاج العروس: مادة (ع ض ل).

(٣) في اللهجات العربية، لإبراهيم أنيس: /١٠٠.

(٤) البحر المحيط: ١٦٣/٦.

(٥) اللهجات العربية في التراث: ٣٦٥/١.

قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ ﴿٢٧﴾ (سورة الحجر)، بالهمز وتضعيف النون (جان^(١))،
و(الجان^(٢)) .

وكذلك قراءة قوله تعالى: ﴿قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً
وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا﴾ (٤٤ سورة النمل)، بهمز (ساقِيها) وقراءة (بالسوق) (٣) بدلا من
السوق في قوله تعالى: ﴿رُدُّوْهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ (٣٣ سورة
ص)، وكذلك قرئ (على سوقه) في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَعْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى
سُوقِهِ﴾ (٢٩ سورة الفتح)، (على سوقه) (٤)، وعلى هذه اللغة أيضا قراءة
(ضئزى) (٥)، بدلا من ضيزى في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ (٢٢
سورة النجم).

من هذا يتضح أن النبر لم يكن مقصوراً على ألف المد وحدها، ولا
بحالة الوصل فقط، وإنما جميع أحرف المد دون التقيد بأن يعقبها حرف
مضعف، أما سبب اقتصار الشنقيطي على الحالة التي عيَّنَها في كلامه فلأن
مجال كلامه كان على النقاء الساكنين في حالة الوصل (٦).

(١) البحر المحيط: ٣/٣٩٧، ٦/١٦٣، إتحاف البشر: /٢٩٥.

(٢) المخصص: ١٢/٢٠٩.

(٣) المحتسب: ٢/١٣٥، مختصر في شواذ القرآن: /٧١.

(٤) المحتسب: ٢/٣٠٥.

(٥) التيسير: /١٦٨، تبصير المنتبه: /١٣٩.

(٦) لغة تميم: /٣٢٤.

ويقصد بها زيادة ألف بين الهمزتين المتجاورتين سواء أحقت إحداهما وسهلت الأخرى (تحقيق الأولى وتسهيل الثانية وزيادة ألف بينهما، وهو مذهب أهل الحجاز^(١))، أو حقتا معاً (تحقيق الهمزتين وزيادة ألف بينهما وهو مذهب التميميين^(٢))، وقد سبق التمثيل لذلك بقول الشاعر:

فيا ظبية الوعاء بين جلاجل * * * وبين النقا: أنت أم أم سالم.

من خلال هذا العرض لأحوال النطق بالهمزتين المتجاورتين في قراءات القراء واستعمالات القبائل العربية يتبين لنا أن عددًا غير قليل من القراء ومن أبناء القبائل تبنى تحقيق الهمزتين المتجاورتين، وهو ما يتعارض تمامًا مع مذاهب النحاة البصريين الذين يرون أنه إذا التقت همزتان في كلمة وجب عدم تحقيقهما، وفيما يلي بيان مذاهب النحويين في الهمزتين المتجاورتين ومناقشتهم:

(١) الكتاب: ٥٥٣/٣، شرح المفصل ١١٨/٩-١٢٠.

(٢) الكتاب: ٥٥١/٣، شرح المفصل ١١٨/٩-١٢٠، لسان العرب ١١/١.

الوقفة الثانية

مذاهب النحويين والقراء في الهمزتين المتجاورتين

توالت الهمزتان في مواضع كثيرة في القرآن، سواء أكان ذلك في كلمة واحدة أو في كلمتين، وهذه بعض نماذج للهمزتين المتواليين في كلمة واحدة:

١- ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ (٦ سورة البقرة).

٢- ﴿أَلِدِ﴾ (٧٢ سورة هود).

٣- ﴿أَنْمَةِ﴾ وقد ورد في خمسة مواضع (٢ سورة التوبة)، و(٧٣ سورة

الأنبياء)، و(٤١،٥ سورة القصص، و(٢٤ سورة السجدة).

ومن نماذج الهمزتين المجتمعين في كلمتين:

١- ﴿هُؤَلَاءِ إِنْ﴾ (٣١ سورة البقرة).

٢- ﴿جَاءَ أَحَدَكُمْ﴾ (٥١ سورة الأنعام).

٣- ﴿شَهَادَ إِذْ﴾ (١٣٣ سورة البقرة).

وقد نتج عن تجاور الهمزتين خلاف كبير بين النحويين والقراء، حيث

حقق الهمزتين في هذه المواضع كل من عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي

وخلف وروح. وقد رد كثير من النحاة هذه القراءة، وعدوها من وهم القراء.

وترجع أصول هذه المشكلة إلى سيبويه الذي قرر في أكثر من موضع

في الكتاب أنه ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا سواء أكانتا في

كلمة واحدة أو في كلمتين. وذلك عندما ناقش سيبويه النطق بالهمزتين في كلمة

واحدة، فإنه لم يذكر تحقيق الهمزتين كلتيهما على الإطلاق، حيث قال: "واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة، ولا تخفف" (١).

أما إذا التقت الهمزتان في كلمتين فإنه يرى أن أهل التحقيق يخفون إحداهما، وأن أهل الحجاز يخفون الهمزتين جميعاً؛ لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخففت^(٢) على أنه يرجع لينسب إلى أهل التحقيق إدخال ألف بين الهمزتين، على نحو ما جاء في بيت ذي الرمة:

فيا ظبية الوعاء بين جلاجلٍ * * * وبين النقا أنتِ أم أم سالمٍ^(٣)

وعلى الرغم من أن سيبويه كان واضحاً في تبني هذه الآراء حول الهمز، إلا أنه لم يجد بداً من التتويه بما هو واقع من الجمع بين الهمزتين محققتين، وإن كان هو لا يراه وجهاً، وذلك في قوله: "ومنهم من يقول: "إن بني تميم الذين يدخلون بين الهمزة وألف الاستفهام ألفاً، وأما الذين لا يخفون الهمزة فيحققونها جميعاً ولا يدخلون بينهما ألفاً"^(٤).

ولم يعقب سيبويه على هذا الرأي، مما جعلنا نميل إلى القول بأنه لم يعره اهتماماً كبيراً لرداعته في نظره، ولا سيما أنه نص على ذلك في موضع آخر من الكتاب حيث قال: "وزعموا أن ابن أبي إسحق كان يحقق الهمزتين

(١) الكتاب: ٥٤٨/٣-٥٥٠.

(٢) الكتاب: ٥٤٨/٣-٥٥٠.

(٣) البيت سبق الاستدلال به.

(٤) الكتاب: ٥٥١/٣.

وأناس معه، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديء" (١).
وقد اعتذر أبو علي الفارسي عما وقع عند سيبويه مما ظاهره التناقض
بأن ذلك ليس على التدافع، ولكن لأنه لم يعتد بالرديء، أو لم يعتد بالنقضاء
المحقتين؛ لقلّة ذلك بالإضافة إلى ما خفف إذا اجتمعا (٢)
ونحن نوافق الفارسي رأيه هذا، ولا سيما أنه بات واضحًا بالاستقراء أن

من منهج البصريين عدم الاعتداد بالشاذ والنادر والقليل.
ثم خالف نحاة البصرة سيبويه في عدم جواز تحقيق الهمزتين؛ فقد ذكر المبرد
أن هذا قول جميع النحويين إلا عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي؛ فإنه كان
يرى الجمع بين الهمزتين (٣)، وقال في موضع آخر: "لا يلتقي همزتان في كلمة
إلا لزم الآخرة منهما البذل، والإخراج من باب الهمز" (٤).

ومع أن الفارسي قد احتج لمن قرأ بالتحقيق في قوله (أأنذرتهم)، إلا أنه
نص في موضع آخر على أن "اجتماع الهمزتين في كلمة لا يستعمل
تحقيقهما" (٥).

ويعلل ابن جني عدم جواز تحقيق الهمزتين إذا كانتا أصليين في كلمة
واحدة بأنه إذا كانت الهمزة المفردة ثقيلة مكروهة، فمن باب أولى استكراه

(١) المصدر السابق: ٤/٤٤٣.

(٢) الحجة للفارسي: ٤/٢٨٤.

(٣) المقتضب: ١/١٩١.

(٤) المصدر السابق: ١/١٥٠.

(٥) الحجة للفارسي: ٤/١٦٩.

الثنتين ورفضهما، ولا سيما إذا كانتا مصطحبتين غير مفترقتين^(١)، ونحوًا من هذا نجده عند مكّي بن أبي طالب، إذ يرى أن العرب لم تستعمل همزتين محققتين من أصل كلمة^(٢).

أما الزمخشري فلم يكن منسجما في المسألة، فبينما نجده يرى جواز تحقيق الهمزتين إذا التقتا في كلمتين^(٣) فإنه نص في المفصل على أنه إذا التقت همزتان في كلمة فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين كقولهم (آدم)، و (أيمة)، و (أويدم)^(٤) وواضح من خلال أمثلة الزمخشري أنه لا يفرق في هذا الحكم بين الهمزة الثانية المتحركة والساكنة، ويفسره كلام الشارح إذ عد المتحرك في هذا ليس بأقوى من الساكن^(٥)، على أن شارح المفصل علق على عبارة الزمخشري التي تفيد جواز تحقيق الهمزتين إذا التقتا في كلمتين بقوله: "ليس في كلام العرب أن يلتقي همزتان فيحققا إلا إذا كانت عينا مضاعفة في الأصل، نحو رأس".^(٦)

وأكثر من هذا ما نقله صاحب الإنصاف من كلمات البصريين في احتجاجهم لكون همزة بين بين متحركة، وهو قولهم: ولم يأت اجتماع الهمزتين في شيء من كلامهم إلا في بيت واحد، أنشده قطرب:

(١) سر صناعة الإعراب: ٧١/١.

(٢) الرعاية: ١٤٦.

(٣) شرح المفصل: ٢٨٤/٤.

(٤) المفصل: ٣٥١/.

(٥) شرح المفصل: ٤٨٤/٤.

(٦) المصدر السابق.

فإنك لا تدري متى الموت جائئء * * * ولكن أقصى مدة الموت عاجل (١)
وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ
أَشْرَاطُهَا﴾ (١٨ سورة محمد).

وقد سبق القول إن للعرب في هذه الحالة عدة مذاهب:

- الأول: تسهيل الهمزتين: وهذا نهج أهل الحجاز (٢).
- الثاني: تحقيق الأولى وتسهيل الثانية: ولم أقف على أصحابه.
- الثالث: عكس الثاني: أي تخفيف الأولى وتحقيق الثانية (٣).
- الرابع: تحقيقهما: وقد نسبه الرماني إلى كثير من بني تميم (٤).
- الخامس: حذف أولى المتفتتين، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكْتُمْ
فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ (٧١ سورة هود)، وكذلك
قوله: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ (١٨ سورة
محمد).

- السادس: إبدال أولى المتفتتين حرف مد صريح (٥). ولم أقف على نسبة هذا
الاتجاه فيما بين يدي من مصادر.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٣/٢.

(٢) الكتاب: ٥٥٠/٣، شرح الشافية: ٦٦/٣، شرح المفصل: ١١٩/٩.

(٣) الكتاب: ٥٤٩/٣، شرح المفصل: ١١٨/٩.

(٤) شرح الرماني للكتاب: /١٣١.

(٥) شرح الشافية: ٦٥-٦٦/٣.

وقد قرأ القراء بكل تلك المذاهب التي نسبت إلى المحققين^(١).

ويمكن القول إن مذاهب النحويين والقراء في الهمزتين المتجاورتين قد

جاءت في اتجاهين اثنين:

- الاتجاه الأول: تخفيف الهمز:

اتجه عدد من القراء إلى تخفيف الهمزة حيث كانوا يميلون إلى الفرار من الهمز، وهذا أكثر ما يكون واضحاً في اجتماع الهمزتين، سواء أكان ذلك في كلمة أو في كلمتين، فقد رأينا كثيراً من القراء يتخلصون من إحدى هاتين الهمزتين إما بتسهيلها أو بإبدالها أو حذفها. ومن ذلك أن العرب ألزمت الثانية البدل في نحو: آدم وآخر، ولما كسروا وحقروا جعلوا هذه المبدلة بمنزلة ما لا أصل له في الهمز، فقالوا: أواخر، وأيخر، فأبدلوا منها الواو. ومن ذلك أنا لم نجد كلمة عينها همزة ولامها كذلك، كما وجدنا ذلك في سائر أخوات الهمزة من الحروف الحلقية، كقولهم: يدع اليتيم، وألح في الطلب، ونحوه. ومنه أيضاً أنهم ألزموا باب رزية وخطيئة عما يودي إلى اجتماع همزتين فيه، فقالوا خطايا ورزايا.

ومنه أنهم إذا بنوا اسم فاعل من شاء. وجاء، قالوا: شاء وجاء، فرفضوا

الجمع بينهما في هذا الطرف كما رفضوه أولاً في آدم وآخر، إلى غير ذلك مما

يبين كراهة العرب اجتماع الهمزتين، وميلهم إلى التخلص منه^(٢).

(١) إتحاف البشر: ٥١-٥٣

(٢) الحجة للفارسي: ٢٧٥/١-٢٨٤.

كما أن من القراء من أخذ بتسهيل الهمز المفرد في الكلمة الواحدة نحو تسهيل نافع (يؤمنون) وأمثاله، وقراءة أبي السوار الغنوي (هياك نعبد وهياك نستعين) بالهاء في موضع الهمزة فيهما. (١)

ويمكن أن يعترض على ذلك بأن تارك الهمز في (يؤمنون) يهمز (الكأس)، و (الرأس)، و (البأس). ويجيب ابن خالويه عن ذلك بأن هذه أسماء، والاسم خفيف، وتلك أفعال والفعل ثقيل، فهمز لما استخف وحذف لما استثقل. (٢)

ومن القراء من يهمز إذا أدرج ولا يهمز إذا وقف، ويطرح حركة الهمزة على الساكن قبلها أبدًا، فيقرأ إذا وقف (مويلا)، و (أصحاب المشئمة)، ومنه (نجزا) لأن هذه الأحرف في السواد كذلك، فأما قوله (هزوا)، و (كفوا) فبالواو، لأنها ثابتة في السواد.

ومنهم أيضًا من يحذف الهمزات ساكنها أو متحركها وينقل الحركة إلى الساكن قبلها، فيقرأ أ: (قد أفلح)، (فلن يقبل من أحدهم). والحجة له في ذلك أن الهمزة المتحركة أثقل من الساكنة، فإذا طرحت الساكنة طلبًا للتخفيف، كانت المتحركة بالطرح أولى. (٣)

والقراءة بالتسهيل منتشرة بين القراء وأهل اللغة، وهي إنما تعكس ظاهرة لهجية واسعة الانتشار في بعض القبائل العربية كقريش وما جاورها، كهذيل وسعد بن بكر وكنانة، فإن هذه القبائل كانت تميل إلى التخفيف.

(١) الإبانة: ٩٤/، المحتسب: ١١٤/١.

(٢) الحجة لابن خالويه: ٤١.

(٣) المصدر السابق: ٤١.

وقد نقل الرضي عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه قوله: "نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وسلم ما همزنا" (١)

- الاتجاه الثاني: تحقيق الهمز:

تحقيق الهمزتين ظاهرة لغوية موجودة لا سبيل لإنكارها، والتحقيق منتشر انتشاراً واسعاً في اللغة والقراءة، ولئن كان المعروف عن قريش أنها لا تهمز، فإننا لو رجعنا إلى كتب اللهجات لتبيننا أن جملة من القبائل العربية كان تهمز، فقد نقل القرطبي عن ابن عبد البر قوله: "قول من قال: إن القرآن نزل بلغة قريش معناه عندي: في الأغلب، والله أعلم؛ لأن غير لغة قريش موجودة في صحيح القراءات من تحقيق الهمز ونحوها، وقريش لا تهمز" (٢).

وقد أقر الأخفش بوجود التحقيق، فقال في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ﴾ (١٢ سورة التوبة). "ومن كان من رأيه جمع الهمزتين همز" (٣).

وقد جاء في الكثير من المصنفات، ومنها كتاب سيبويه، تقسيم العرب من حيث النطق بالهمز قسمين: أهل التحقيق، وأهل التخفيف، وغاية ما يتعين على أهل التحقيق عند مكي مثلاً ألا يتعسف في إخراج الهمزتين المحققتين، قال

(١) شرح الشافية: ٣٢/٣.

(٢) تفسير القرطبي: ٣٣/١.

(٣) معاني القرآن: ٣٢٨/٢.

“فإن كان القارئ يحقق الهمزتين في ذلك كله، حققهما في لين ورفق”^(١)، وقال
في موضع آخر: “فإن كان ممن يحقق الهمزتين، حقق الأولى والثانية في لطف
ورفق”^(٢)

وقد سجلت كتب اللغة الكثير من الألفاظ التي تبين ميل هذه القبائل إلى
الهمز في كلامها، مما يدفعنا إلى أن نتساءل: على أي أساس بنى سيبويه دعواه
بأنه ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا؟! .

وقد حاولت العثور على إجابة منطقية عن هذا التساؤل فلم أوفق إلى ما
يمكن التعويل عليه، إلا ما ذكره الفارسي من أن سيبويه عد التحقيق رديئا فلم
يعتبره.

وحقيقة الأمر أن تحقيق الهمز هو الأصل في الكلام^(٣)، وأما التخفيف
ففرع عليه، وإنما نحا إليه بعض العرب طلبا للخفة واستتقالا للهمز، فقد مضى
بيان إجماع العلماء على ثقله، ولذلك فإن العرب - كما ذكرنا من قبل - غيرته
وتصرفت فيه ما لم تتصرف في غيره من الحروف، فأنتت به على الأوجه التي
مر ذكرها، وعليه فلا عجب أن يقع في كلام العرب من غير أهل هذه القبائل
كلام مهموز؛ فإنه الأصل.

(١) الرعاية: ١٤٩/ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) الموضح: ١٨٥/١ .

ودليل ذلك ما قاله الرضي حيث قال: "والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان"^(١)، ثم إن نظرة إلى القبائل التي كانت تميل إلى تحقيق الهمز توضح ما نذهب إليه؛ فإنها في مجملها قبائل بدوية، محافظة على الأصل في نطق الهمز وهو التحقيق، بخلاف القبائل التي كانت تجنح إلى التخفيف فهي في مجملها حضرية^(٢).

على أن إبراهيم السامرائي يرى أن تحقيق الهمزة قد يكون من عادات النطق لدى تميم، وليس لعلة صوتية، ويستشهد لذلك بأنه عرف عن الرجاز رؤية أنه كان يهمز (الثؤوة)، و(سئة)، و(القوس)، والعرب لا تهمزها، وبأنه روي عن العجاج أيضاً أنه كان يكثر من الهمز فيهمز ما لم يسمع همزه، نحو العالم، والخاتم، فيقول: (العالم، والخاتم)^(٣).

بل لقد جاء في الصحاح ما يفيد أن الهمز مبالغة في الفصاحة: فقد نقل الجوهري عن الفراء قوله: "أنهم ربما خرجت بهم فصاحتهم إلى أن يهمزوا ما ليس بمهموز، وذلك في نحو قولهم: (لبأت بالحج) في مكان لبيت، و(رثأت الميت) في مكان رثيت، و(حلاأت السويق تحلئة)، وإنما هو من الحلاوة^(٤)، ولا غرابة أن نجد من القراء السبعة من يهمز ﴿ضئزى﴾ (٢٢ سورة النجم)،

(١) شرح الشافية: ٣ / ٣١-٣٢. وانظر: سيبويه والقراءات لأحمد مكي الأنصاري، مجلة

مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج٣٤ - نوفمبر ١٩٧٤م.

(٢) اللهجات العربية في التراث: ٣٣٦/١.

(٣) في اللهجات العربية، للسامرائي: ٦٥/.

(٤) الصحاح: ٤٩٣/٦ مادة (ل ب ي).

و(بالسوق) (سورة ص) و﴿عن ساقبها﴾ (سورة النمل)، و﴿على سوقه﴾ (سورة الفتح)، و(ضناء) في ثلاثة مواضع.

وقد همز كل من أبي عمرو والكسائي وأبي بكر عن عاصم (التناوش) (سورة سبأ)، وقال الأزهري في احتجاجه لقوله تعالى: ﴿أنذرتهم...﴾ "ومن جمع بينهما فهو الأصل"، وقد وصف تحقيق الهمزتين فيها بأنه عربي فصيح^(١). وكذا قال الباقولي في كلامه على الكلمة ذاتها^(٢).

ويقرر ابن خالويه حقيقة أن الهمز هو الأصل في الكلام في كلامه على لفظ (يؤمنون) في قوله تعالى: ﴿الذين يؤمنون﴾ (سورة البقرة)، حيث ذكر أنه يقرأ بالهمز وتركه فيه وفيما ضارعه، قال: "فالحجة لمن همز أنه أتى بالكلمة على أصلها، وكمال لفظها، لأن الهمزة حرف صحيح معدود في حروف المعجم، والحجة لمن تركه أنه نحا التخفيف، فأدرج اللفظ، وسهل ذلك عليه سكونها وبعد مخرجها"^(٣).

وعليه فإن تحقيق الهمز في قراءات القراء ممن هم من أهل التخفيف إنما هو راجع لأسباب معلومة غير خافية، هي في الأعم الأغلب لطلب الخفة، وهو مضبوط بضوابط معينة منها ألا يخل بالكلام ولا يحيل المعنى، ولذلك، فإن كان سكونها علامة للجزم، أو كان تركها أثقل من الإتيان بها أثبتها، لئلا تخرج من لغة إلى لغة أخرى، كقوله تعالى: ﴿أو ننسأها﴾، و(إن تبد لكم تسؤكم)،

(١) الوجيز: / ٨٩.

(٢) كشف المشكلات: ١٧٦/١.

(٣) الحجة لابن خالويه: / ٤٠.

وكقوله: ﴿تؤوي إليك من تشاء﴾، وهذا هو الذي يفسر ما وقع في قراءات بعض القراء ممن يميلون إلى تخفيف الهمز من التحقيق في مواضع بأعيانها.

ومما تقدم يتبين لنا أن الأمر ليس كما زعم الجندي، ولو كان الأمر كما قال، أعني لو أن السبب في جنوح بعض القراء إلى الهمز، أن الهمز كان قد ملك على الناس شعورهم، فما الذي كان يمنع نافعاً من تحقيق الهمز حيث جاء، ولا سيما أن القراءة به مروية، وبه قرأ عدد من القراء؟ بل لقد انفرد نافع وحده بتسهيل ما همزه سائر القراء السبعة كما في قوله تعالى: ﴿الصابين﴾ و﴿الصابون﴾ تاركاً بذلك أجود اللغتين.

على أن المواضع التي روى فيها ورش عن نافع التحقيق معدودة، ولو تتبعناها لرأينا أن ثمة أسباباً صوتية، إلى جانب الرواية، حدثت به إلى تحقيق الهمز فيها، فقد استثنى ورش من إبدال الهمز المفرد ما كان مشتقاً من لفظ الإيواء وهي سبعة ألفاظ: المأوى، ومأواهم، ومأواه، ومأواكم، وفأووا، وتؤوي، وتؤويه، واللفظان الأخيران لو ترك الهمز فيهما لاجتمعت واوان، وهو أثقل نطقاً من تحقيق الهمز^(١)، ثم حمل عليهما سائر باب الإيواء فحقق الهمز فيه، وإن لم يكن في ذلك من العلة الموجبة لإتيان الهمز ما فيهما، ليكون الباب كله بلفظ واحد، وعلى طريقة واحدة.

وقد نقل صاحب شرح الدرر اللوامع في أصل قراءة الإمام نافع عن الداني قوله في إيجاز البيان: "وأما الرواية بالهمز فوجهها من طريق النظر، أنه لما أجمع الرواة عن ورش على تحقيق الهمز في قوله تعالى: (تؤوي) و(تؤويه)

(١) النطق بالقرآن: ١٩٩/١.

وهما من باب الإيواء، من أجل أنه لو ترك الهمز فيهما لاجتمع في ذلك واوان، واجتماعهما أثقل من الهمز، فأثر الهمز فيهما لذلك، طلباً للخفة، فلما جاء الهمز عنه منصوباً في ذلك، حمل عليه في سائر باب "الإيواء" فحقق الهمز فيه^(١)، وما فعله ورش من حمل سائر ألفاظ الباب على اللفظين المذكورين من غير وجود ما يوجب ذلك، ليس خارجاً عن سنن العربية، فقد ذكر الداني أن ذلك معهود من مذاهب العرب مشهور من استعمالها، ومثاله قولهم "أكرم والأصل "أُكْرِم" بهمزتين، الأولى همزة المتكلم والثانية التي هي في بناء أفعل في الماضي، إلا أنهم حذفوها استئقالاتاً للجمع بين همزتين في كلمة واحدة، ثم حملوا على ذلك سائر المستقبل نحو: "نكرم" و"تكرم" و"يكرم" فحذفوا تلك الهمزة فيه، مع عدم ما أوجب حذفها هنا، ومثله حذفهم فاء الفعل في نحو: "يعد" لوقوعها بين ياء وكسرة، استئقالاتاً لذلك وطلباً للخفة، وحملهم على ذلك سائر المضارع، مما فيه التاء والنون والهمزة، نحو: "نعد" و"تعد" و"أعد" إبتاعاً لما في أوله الياء، وإن كانت التاء والنون والهمزة ليس فيهن من الثقل الموجب لحذف فاء الفعل ما في الياء، كما أنه ليس في الياء والتاء والنون، فيما تقدم، ما في الهمزة من الثقل أيضاً، وذلك ليأتي الباب كله بلفظ واحد، وعلى طريقة واحدة، وإن اختلفت علته، وامتنعت في بعضه. فكذلك ما فعله ورش أيضاً من همز (تؤوي) و (تؤويه) من أجل الاستئقال لاجتماع الواوين، وحمله على ذلك (المأوى) ونظائره مع عدم الاستئقال الموجب للهمز في ذلك مثله سواء.^(٢)

(١) شرح الدرر اللوامع: ٣٣٧/١.

(٢) المصدر السابق: ٣٣٨/١.

وبطلب الخفة علل ابن بري ما وقع في رواية ورش من تحقيق همز الإيواء، فقد جاء في أرجوزته الموسومة بالدرر اللوامع في قراءة نافع قوله:

وَحَقَّقَ الْإِيوَاءَ لِمَا تَدْرِيهِ * * * مِنْ ثَقَلِ الْبَدَلِ فِي تَوْوِيهِ^(١)

وأما همز (النبي) ففي كتب اللغة أن الأصل في هذه الكلمة الهمز، وإن كان أكثر العرب على ترك الهمز فيها، وإنما تركته العرب لكثرة الاستعمال، فقد نقل ابن دريد عن أبي عبيدة قوله: "تركت العرب الهمز في أربعة أشياء: في الخابية، وهي من خبات، والبرية وهي من برأ الله الخلق، والنبي وهو من النبأ، والذرية وهي من نرأ الله الخلق"^(٢).

وفي الصحاح: "تركوا الهمز في هذه الأربعة، إلا أهل مكة فإنهم يهمزونها، ولا يهمزون غيرها، ويخالفون العرب في ذلك"^(٣).

ونقل عن ابن السكيت: "قال يونس: أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب فيهمزون النبي والبرية والذرية والخابية"^(٤).

فضلا عن كون الهمز في كلمة (النبي) هو الأصل، فإن هذه الأخبار تقطع بأنه كان ينطق بها مهموزة أهل منطقة برمتها، وهي مكة التي هي جزء من الحجاز التي تخفف الهمز، فنافع إنما أخذ بالأصل في هذه الكلمة ويشفع له

(١) المصدر السابق: ٣٣٥/١.

(٢) جمهرة اللغة: ١٢٨٤/٣.

(٣) الصحاح: مادة (ب رأ)

(٤) المزهر: ٢٥٢/٢.

أن أهل مكة، كما تفيد الأخبار، كانوا ينطقون بها كذلك، وأن من العرب من كان يجمع النبي على النبأ، كما جاء في قول عباس بن مرداس:

ياخاتم النبأ إنك مرسلٌ * * بِالْحَقِّ، خَيْرَ هَدْيِ السَّبِيلِ هَذَاكَ (١)

ولنتقل إلى قارئ آخر كان يجنح في قراءته إلى تخفيف الهمز، وهو أبو عمرو بن العلاء، فإن له في الهمز مذهبين: التحقيق والتخفيف، قال السداني: "اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة، أو أدرج في القراءة، أو قرأ بالإدغام، لم يهمز كل همزة ساكنة، سواء كانت فاء أو عيناً أو لاماً (٢)، وقد أجمع أهل الأداء ممن روى البدل عن أبي عمرو، أنهم استثنوا خمس عشرة كلمة في خمسة وثلاثين موضعاً، فهل كان تحقيق الهمز في هذه المواضع موضحة العصر كما يزعم أحد علماء اللغة الغربيين وهو (Rabin)، ووافقته الجندي (٣) أم لا؟! فإن أبا عمرو إنما اختار إسقاط الهمزة في أحوال معينة في القراءة" إشاعةً للانسجام في قراءته (٤) فليست قراءة التخفيف هي الأصل عند أبي عمرو، ولذلك فلا عجب في أن نجد في قراءة أبي عمرو قراءة بالهمز، لا سيما إذا كانت تحقق الغرض المنشود، وهو التخفيف.

ولننظر إلى ما جاء في كتب القراءات من تعليل اختيار أبي عمرو للهمز في هذه المواضع، حيث صنف العلماء هذه الاستثناءات في خمسة بنود،

(١) البيت في ديوانه: / ٩٥، لسان العرب مادة (ن ب أ).

(٢) التيسير: / ٢٩.

(٣) اللهجات العربية في التراث: ٣١٩/١.

(٤) أثر القراءات في الأصوات: / ١٠٩.

وبينوا أسبابًا لتحقيق الهمز في هذه المواضع، يؤيدها المنطق اللغوي وتسندها الرواية القرآنية، وهي كما يلي:

١- ما سكونه علامة جزم:

وهو ست كلمات في تسعة عشر موضعًا:

- ﴿يَشَأُ﴾ (في عشرة مواضع): (١٣٣ سورة النساء)، و(٣٩ سورة الأنعام)، و(١٩ سورة إبراهيم)، و(٥٤ سورة الإسراء)، و(١٦ سورة فاطر)، و(٣٣، ٢٤ سورة الشورى).

- ﴿نَشَأُ﴾ في ثلاثة مواضع، (٤ سورة الشعراء)، و(٩ سورة سبأ)، و(٤٣ سورة يس).

- ﴿تَسُوْهُمُ﴾ في ثلاثة مواضع: (١٢٠ سورة آل عمران)، و(٥٠ سورة التوبة)، و(١٠١ سورة المائدة).

- ﴿نَنْسَأُهَا﴾ (١٠٦ سورة البقرة).

- ﴿يَهِيءُ لَكُمْ﴾ (١٦ سورة الكهف).

- ﴿أَمْ لَمْ يَنْبَأُ﴾ (٣٦ سورة النجم).

واستثنى أبو عمرو المواضع التي سكونها علامة للجزم، لأنه كره ترك الهمز فيما سكونه علامة للجزم كراهة التباس المعرب بالحركات بالمجزوم، ألا ترى أنه لو قال: (أو ننساها) لالتبس بما يكون من النسيان الذي هو ضد الذكر أو الذي هو بمعنى الترك، وإذا التبس بذلك صار الفعل كأنه معرب، إذ لو كان مجزومًا لكانت علامة الجزم سقوط الألف، والكلمة على قراءته معناها التأخير،

لأن معنى (ننساها) تؤخرها، وهو مجزوم بالعطف على الشرط، فلما كان ترك الهمز فيما سكونه علامة الجزم في هذه المواضع يؤدي للالتباس، كره ترك الهمز فيها.

على أن ثمة سبباً آخر للهمز في هذه الكلمة، وهو أن حركة الهمزة فيها قد سكنت للجزم، فكره أن يترك الهمز. فيكون إخلالاً بالكلمة لئلا يجتمع فيها إعلان^(١) وأيضاً فإن (يشأ) ونظائره إذا كان مجزوماً فإن أبا عمرو كره ترك الهمز فيه لتوالي الاعتلال وكثرته، لأنه قد اعتل بانقلاب عينه، التي هي ياء، ألفاً؛ فإن أصل الكلمة من المشيئة بالياء، ثم اعتل بسقوط هذه الألف لالتقاء الساكنين اللذين هما هذه الألف والهمزة المجزومة، واعتل أيضاً بحذف الحركة من الهمزة فاجتمع فيه ثلاثة اعتلالات، فلو خفف الهمزة لصار ذلك إعلاناً رابعاً، وكثيراً ما يستقلون في الكلام اجتماع إعلالين^(٢).

٢- ما كان سكونه للبناء:

وذلك في فعل الأمر من مثل الأفعال السابقة، وهو سبع كلمات في أحد عشر موضعاً:

﴿ أنبئهم ﴾ (سورة البقرة)، و﴿ أرجئه ﴾ في (سورة الأعراف)، و﴿ أنبئهم ﴾ (سورة الشعراء)، و﴿ نبئنا ﴾ في (سورة يوسف)، و﴿ في نبي ﴾ (سورة الحجر)، و﴿ أنبئهم ﴾ (سورة القمر)، و﴿ اقرأ ﴾ في (سورة العلق)، و﴿ هيئ لنا ﴾ في (سورة الكهف).

(١) شرح الهداية: ٥٤/١-٥٥.

(٢) المصدر السابق.

٣- ما تسهيله أثقل من همزه:

وذلك في موضعين: ﴿تَوَوِي﴾ في (٥١ سورة الأحزاب)، ﴿تَوَوِيهِ﴾ في (١٣ سورة المعارج)

وترك الهمز في هاتين الكلمتين أثقل من الهمز، لأنه لو ترك الهمزة الساكنة لأبدلها واوًا لانضمام ما قبلها، فتجتمع واوان، واو ساكنة قبلها ضمة وبعدها واو مكسورة، وذلك أثقل من الهمز^(١).

٤- ما يؤدي إلى الالتباس:

وهو لفظ ﴿رَبِّيَا﴾ في (٧٤ سورة مريم)، فهو بالهمز من الرواء، وهو المنظر الحسن، وهو مقصد أبي عمرو، وبلا همز يلتبس بري الشارب وهو امتلاؤه.

٥- ما يخرج بتسهيله من لغة إلى أخرى:

وهو كلمة واحدة في موضعين: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ في (٢٠ سورة البلد)، و (٨ سورة الهمزة)، فالقراءة بالهمز من (أصدت)، أي: أطبقت، ولو قرئت بترك الهمز لخرجت إلى لغة أوصدت، وهما لغتان في معنى واحد^(٢).

أما القراء فيتمسكون بالرواية في مقابل النحاة، ويرون أنها الحجة الأولى والأخيرة لهم، وقد أجمع عدد كبير من القراء على قراءة التحقيق. على أن القراء لم يكونوا وحدهم في مقابل فريق النحاة المانعين لالتقاء الهمزتين، بل

(١) شرح الهداية: ٥٥/١

(٢) الحجة لابن زنجلة: ٧٦٦.

ساندهم في ذلك نحاة الكوفة، والواقع اللغوي الذي يشهد إلى يومنا هذا بأنهم هم
الذين أحرزوا الذبوع والانتشار في نهاية المطاف؛ فقراءة تحقيق الهمز هي
القراءة الأوسع انتشاراً على مستوى اللغة الفصحى.

ومما يقوي موقف القراء ما وقع فيه النحاة الذين لم يجوزوا تسوالي
همزتين محقتين من اضطراب في شأن تحقيق الهمزتين، بحيث إنهم لم يجدوا
بدأ من رد القراءات التي جاءت به. وقد بدا هذا الاضطراب واضحاً في كتب
الاحتجاج. ولا بأس أن نقف فيما يلي على طرف من ذلك:

فالفارسي لم يكن مطرداً في مسألة التقاء الهمزتين وتحقيقهما، ففي
﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ نجد أنه، خلافاً للبصريين، يميل إلى تجويز تحقيق الهمزتين، ويحتج
له بالسمع والقياس معاً، وحجته من القياس أن الهمزة حرف من حروف الحلق،
فكما اجتمع المثل مع مثله في سائر حروف الحلق، نحو فه، وفهت، وكع
وكعت، فكذلك حكم الهمزة.

ويقيسهما أيضاً على المواضع التي وقع فيها الجمع بين الهمزتين في
كلام العرب، وذلك إذا وقعتا عينين، نحو قولهم (رأس) بوزن فعال، قال: ومما
يقوي ذلك من استعمالهم له قولهم: رأس، وسأل، وتذأبت الريح، ورأيت
الرجل.

فكما جمع الجميع بينهما إذا كانتا عينين، كذلك يجوز الجمع بينهما في
غير هذا الموضع^(١) ولا يكتفي الفارسي بهذا في الاحتجاج لقراءة تحقيق
الهمزتين، بل يمضي في القياس، فيقيس الهمزة على سائر حروف المعجم، ذلك

(١) الحجة للفارسي: ٢٧٥/١.

أن الهمزة يبدل منها غيرها، نحو يهريق وهياك^(١)، وتُبدل هي من غيرها كما في رأيت رجلاً وهذه حبلاً، فكما جرت مجرى سائر الحروف في إبدالها من غيرها وإبدال غيرها منها، كذلك تكون سبيلها في اجتماعها مع مثلها، كما اجتمع سائر الحروف مع أمثالها.

وأما في تحقيق الهمزتين من كلمة (أئمة) فإننا نجد الفارسي يقلب الأمر تمامًا مع أن الخطب واحد، فهو يرى أن تحقيق الهمزتين من (أئمة) ليس بالوجه.^(٢) ويعود تارة أخرى ليستند إلى القياس، فقد قاس اجتماع الهمزتين في نحو (أئمة) على اجتماعهما في نحو (آدم)، و (آدر)، و (آخر)، ذلك أن أحدًا لم يقل بالتحقيق فيهما في هذه الأمثلة.

ولم يغب عن الفارسي أن الهمزة الثانية في هذه الأمثلة ساكنة، وفي (أئمة) متحركة، وأنه قد يقال إن المتحركة أقوى من الساكنة، بل إنه أشار إلى هذا الفرق مقررًا أن الهمزة المتحركة هنا ليست بأقوى من الساكنة، لأن الحركة التي فيها لم تكن مانعة من الاعتلال^(٣).

أما الزمخشري فيتردد في إصدار حكم على تحقيق الهمزتين، حيث يقول في كلامه على لفظ (أئمة): "فإن قلت: كيف لفظ (أئمة)؟ قلت: همزة بين بين، أي بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم

(١) المزهر: ٤٦٢/١.

(٢) الحجة للفارسي: ١٧٥/١.

(٣) الحجة للفارسي: ١٧٤/١.

تكن بمقبولة عند البصريين. وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاجن محرف^(١).

وعبارة الزمخشري تفيد قبوله هذه القراءة، وإن لم يكن في قبوله هذا مستنداً إلى سند القراءة، بل إلى كونها مشهورة، أي دائرة على السنة الفصحاء، وإلا فإن الزمخشري لا يبالي برد القراءات، بل إن ذلك ديدنه عرف عنه واستفاض، ولم نمضي بعيداً وبين أيدينا رده القراءة الأخرى في الكلمة نفسها، وهي قراءة التصريح بالياء (أيمة)، واثم القارئ بها باللحن والتحريف، مع أنه قرأ بها رأس البصريين النحاة، أبو عمرو، وابن كثير، ونافع بخلف عنه. وقد تعقبه أبو حيان من أجل ذلك وأغظ له القول^(٢) غير أننا بالرجوع إلى المفصل للزمخشري وجدناه يصرح بأن تحقيق الهمزتين على هذا النحو شاذ، قال: "وقد سمع أبو زيد من يقول: اللهم اغفر لي خطائي، قال: همها أبو السمع ورداد ابن عمه. وهو شاذ، وفي القراءة الكوفية أئمة^(٣)."

وليت شعري فيم حكم الزمخشري على هذه اللغة بالشذوذ، وقد أقر بها أكثر العلماء المانعين النقاء الهمزتين محققتين، وهو ابن جني الذي أورد هذا الخبر في معرض رده على من يجمع بين الهمزتين محققتين، فقال: "فإن قلت: فقد جاء عنهم خطائيء، ورزائيء، ودريئة ودرائيء، ولفيئة ولفائيء، وأنشدوا قوله:

(١) الكشاف: ٢/٢٣٨-٢٣٩.

(٢) السبعة لابن مجاهد: ٣١٢. البحر المحيط: ٥/٢٠.

(٣) المفصل: ٣٥١/.

فإنك لا تدري متى الموت جائيء * * إليك، ولا ما يحدثُ اللهُ في غدٍ (١)

قيل : أجل، هذا قد جاء، لكن الهمز الذي فيه عرض عن صحة صنعة (٢).

ويمضي ابن جني ليناقدش كلمة (خطائيء) فيرى أن همزة فعائل عرضت عن وجوب، أي أنه لا بد منها، لأن ما كان على وزن فعيلة يجمع على فعائل، كهمزة سفائن ورسائل، ولما كانت لام الكلمة (خطيئة) مهموزة، فقد اجتمعت الهمزتان، همزة فعائل وهمزة لام الكلمة، فصحح بعض العرب همزة اللام هذه، أي: نطقوا بها محققة غير مسهلة. (٣)

وفي احتجاج ابن أبي مريم لهذه القراءة يطالعنا قوله: "ويحسن هذه القراءة أن الهمزة الأولى غير لازمة للكلمة؛ لأنها همزة التسوية، وما لا يلزم الكلمة فهو بمنزلة ما لا يعتد به" (٤)

ومع أن ابن أبي مريم يقبل هذه القراءة، إلا أن الاضطراب بيّن في تخريجه إياها؛ فإن العبرة في منع المانعين إنما هي باجتماع الهمزتين في النطق، مما يزيد الثقل في نظرهم، وهذا الأمر واقع سواء أكانت الهمزتان لازمتين أم غير لازمتين. ويدلنا على ذلك قول ابن زنجلة في قراءة من قرأ

(١) سبق الاستدلال به.

(٢) الخصائص: ٦/٢.

(٣) المصدر السابق: ٦/٢ — ٧.

(٤) الموضح: ٢٤٢/١.

بهمزة واحدة وياء خالصة: "كأنهم كرهوا الجمع بين همزتين في بنية واحدة، ولا اعتبار بكون الأولى زائدة كما لم يكن بها اعتبار في آدم" (١)،

وفي إعراب القرآن للنحاس لا نكاد نقف على رأيه في المسألة، فقد ذكر أن النحاة يعدون قراءة تحقيق الهمزتين لحنًا لا يجوز، بيد أنه ساق زعمًا لأبي إسحاق بأنه جائز على بعد.

وإن نظرة فيما سوغ به أبو إسحاق هذا جواز اجتماع الهمزتين، لتدل على مدى ما تورط فيه، وقد كان له في السكوت مندوحة، قال: "لأنه قد وقع في الكلمة علتان، الإدغام والتضعيف، فلما أُلقيت حركة الميم على الهمزة تركت الهمزة لتدل بحركتها على ذلك." (٢)

وأحسب أنه واضح ما في هذا التخريج من تكلف لا مسوغ له، إلا تشبثه بقاعدة منع تحقيق الهمزتين المتتاليتين، وكان يغنيه عن ذلك لو ذكر أن من حقق الهمزتين أخرجهما على الأصل كما يقرر العكبري. (٣)

والإعلال والتضعيف اللذان أشار إليهما، يفهمان بالرجوع إلى أصل الكلمة (أئمة) فإنها جمع إمام، والأصل فيها (أئمة) كمثل وأمثلة ثم أُدغمت الميم في الميم، وقلبت الحركة على الهمزة، فاجتمعت همزتان. (٤)

(١) الحجة لابن زنجلة: / ٣١٥ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠٥/٢ .

(٣) التبيان : ٦٣٧/٢ .

(٤) في اللهجات العربية للسامرائي: / ٥٢ .

المبحث الثاني

استعمالات الهمزة في الدرس النحوي والدلالي

الدلالة الوظيفية:

الهمزة من الحروف البسيطة لفظاً المركبة معنى، فهي من ناحية البنية الصرفية مفردة، أي: بسيطة لأنها مكونة من وحدة صرفية واحدة، وهي كذلك من الناحية المعجمية، ولكنها من ناحية المعنى والدلالة مركبة؛ إذ تدل على أكثر من معنى، وتؤدي أكثر من وظيفة في الكلام، وهي الأصل في باب الاستفهام، والاستفهام بها بسيط، والاستفهام بغيرها مركب. (١)

قال ابن القيم: " الهمزة أم الباب [يقصد باب الاستفهام] والسؤال بها استفهام بسيط، مطلق غير مقيد بوقت ولا حال، والسؤال بغيرها استفهام مركب، مقيد إما بوقت: كمى، أو بمكان: كأين، وإما بحال نحو: كيف، وإما بنسبة نحو: هل زيد عندك؟". (٢)

ونظراً لأنها أصل أدوات الاستفهام فقد خصها ابن هشام بمجموعة من الأحكام منها (٣):

١- جواز حذفها: كما في قول عمر بن أبي ربيعة:

(١) البساطة والتركيب في النحو العربي، للدكتور إبراهيم محمد خفاجة، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م.

(٢) بدائع الفوائد : ٢٠٣/١، انظر: مغني اللبيب : ٢١/١-٢٣، المقتضب : ٧٢/٢، ٣٠٧/٣.

(٣) مغني اللبيب : ٢١/١-٢٣.

فَوَاللهِ مَا أُذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا * * * بِسَبْعِ رَمَيْتِ الْجَمْرِ أَمْ بِبِئْمَانٍ؟ (١)

أراد: أَسْبَعِ؟ (٢)

وذكر ابن جني مواضع حذف الهمزة فقال: "من ذلك قولنا: الله، وأصله من أحد قولي سيبويه: إلاه، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال وصارت الألف واللام عوضًا منها، ومن ذلك قولنا: ناس، وأصله أناس، فحذفت الهمزة تخفيفًا على غير قياس، يدل على ذلك قولهم: الأناس؛ ومن ذلك قولنا خذ، وكل، ومر، وأصله أأخذ، أأكل، وأأمر، فحذفت الهمزة تخفيفًا، فاستغني عن همزة الوصل في الابتداء لزوال الهمزة الساكنة، وربما خرج بعض ذلك على أصله....، ويقولون: يا بآ فلان، يريدون أبا فلان، فيحذفون الهمزة، قال الشاعر:

ييا المغيرة رب أمرٍ معطل * * * فرجته بالنكر مني والدها (٣)

أراد: يا أبا المغيرة

وحذفوها أيضًا من مضارع رأيت، فقالوا: يرى، وتري، ونرى، فألزموها التخفيف البتة، وربما أخرجوها على أصلها عند الضرورة.
قال سراقه البارقي:

أرى عيني ما لم ترأياه * * * كلانا عالم بالترهات (٤)

(١) ديوانه: ٣٩٩/، وانظر فيه: الكتاب: ٥٠/١، خزانة الأدب: ٤٤٧/٤، شرح المفصل:

١٥٤/٨، همع الهوامع: ١٣٢/٢، الدرر اللوامع: ١٧٥/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٢١/١-٢٣.

(٣) البيت لأبي الأسود، ولم أجده في ديوانه.

(٤) سبق الاستدلال به.

وحكى أبو زيد: سؤته سواية، وأصلها سوانية، فعالية ككراهية، ورفاهية، ثم حذفوا الهمزة، قال أبو الحسن في أشياء: أصلها من أَسْنِيَاء، كأصدقاء، فحذفت الهمزة التي هي لام تخفيفاً وأخذ الفراء بهذا، فقال في قول الحارث بن حازم:

أم جنايا بني عتيق؟ فمن يغـ * * در فإنا من حربهم لبراء (١)

قال أراد براء، كظرفاء، وشركاء؛ ثم حذف الهمزة التي هي لام الكلمة تخفيفاً. ولهذا نظائر. (٢)

٢- أنها ترد لطلب التصور: نحو: أزيد قائم أم عمرو؟ ولطلب التصديق: نحو: أزيد قائم؟.

٣- أنها تدخل على الإثبات: نحو: أزيد عندك؟، وتدخل على النفي نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ (سورة الشرح)، ومنه قول مجنون ليلى:

ألا اصنطبار لِسَلْمَى أم لها جلد * * إذا أَلَقِي الَّذِي لَأَقَاهُ أَمْتَالِي (٣)

والشاهد فيه دخول همزة الاستفهام على لا النافية، وزوال معنى الاستفهام منها وتركبها مع لا النافية، وحدث معنى جديد وهو إفادة العرض أو التحضيض.

(١) البيت في المحتسب: ٢ / ٣١٩، وهو في شرح المعلقات السبع للزوزني: ٢٠٢، وروايته فيه:

أم جنايا بني عتيق فإنا منكم إن غدرتم براء

(٢) مختصر التصريف الملوكي: ٩ / .

(٣) البيت في ديوانه: ٢٢٨ / ٤، خزانة الأدب: ٦٥ / ٤، شرح شواهد المغني: ٢ / ١، ٢١٣.

٤- وجوب تصدرها: كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا...﴾ (١٠ سورة محمد)، وقوله: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمَنْتُمْ بِهِ...﴾ (١١ سورة يونس).

٥- جواز زيادتها: وقد ذكر ابن جني مواضع زيادتها فقال: "موضع زيادة الهمزة أن تقع أولاً، وبعدها ثلاثة أحرف أصول، نحو قولك: أحمر، وأصفر، وأخلق، وأبلق، فالهمزة زائدة، ومثاله أفعُل، وكذلك: إَجْفِيلٌ وإِخْرِيطُ، فالهمزة زائدة، ومثاله: إِفْعِيلُ، لأن الياء زائدة، وبعد الهمزة كذلك ثلاثة أصول، فهي، إذا زائدة؛ فإن كان بعدها أربعة أصول فالهمزة أصل، والكلمة بها خماسية، وذلك نحو إِصْطَبِلُ، الهمزة أصل ومثال الكلمة: فِعْلَلٌ، ونظيرها: جِرْدَلٌ. فإن كانت الهمزة وسطاً لم تزد إلا بثبت، وذلك نحو: زئبر ضئبل، وجؤدر، وبرأل الديك أي نفس عرفه، الهمزة في هذا كله أصل، لأنها حشو، وقد زيدت حشواً، وذلك قليل، قالوا: شَمَأٌ وشَأْمَلٌ، ومثالهما: فعأل وفأعل، فالهمزة زائدة شَمَلَتِ الرِّيحُ، والهمزة أيضاً في جرائض زائدة، ومثاله فُعائل لأنه من الشيء المحطوط، وهو الصغير، قالوا: النَّئْتَدِلَانُ، فهمزته زائدة، لقولهم في معناه: النَّيْدِلَانُ وهو الكابوس، ويقال له أيضاً: الجائوم، وقد اطردت زيادة الهمزة في آخر التانيث، نحو: حمراء وصفراء، وأصدقاء، وأنبياء، وعُشراء، ونفساء." (١)

٦- جواز إبدالها: فقد ذكر ابن جني أن الهمزة قد أبدلت من الألف للتانيث، في نحو: حمراء، وصحراء، وأصدقاء، وعُشراء. فالهمزة في ذلك ونحوه بدل من ألف التانيث كالتي في حبلى، وسكرى. وأبدلت الهمزة أيضاً من الواو إذا ضمت

(١) مختصر التصريف الملوكي: / ٤.

ضمًا لازما نحو قولك في وجوه: أجوه، وفي وعد: أعد، وفي أثوب: أثوب، وفي سوق: سوق. قال الراجز:

لَكلُ دَهْرٍ قد لَبِستُ أثُوبًا *** حتى اكتسَى الرأسُ قِناعاً أُشيباً (١)

وتبدل من الواو والياء أيضا إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة، وذلك نحو: كساء، ورداء، وأصلهما كساو، ورداو، فانقلبتا همزتين. وأشبه ذلك كثير. وأبدلت الهمزة أيضا من الهاء، قالوا: آل، وأصله: أهل، فأبدلت الهاء همزة فصارت: آل، ثم أبدلوها ألفا فقالوا: آل. وتقول في تحقير آل: أهيل على مذهب الجماعة، وأويل في قول يونس (٢)

كما أبدلت الهمزة هاء؛ تقول العرب: أرقنت، وهرقنت، وفي أنرت الثوب: هنرت، وفي أرحت الدابة هرحتها، وفي إياك: هياك. قال الشاعر:

فهيأك والأمر الذي إن توسعت ** موارد ضاقت عليك مصادره (٣)

ومن الواو في قول امرئ القيس:

وقد رابني قولها: يا هنا ** ه، ويحك! ألحقت شراً بشر (٤)

(١) البيت لمعروف بن عبد الرحمن في لسان العرب، مادة (ث وب)، المخصص: ٢٩٤/٣.

(٢) مختصر التصريف الملوكي: /٥.

(٣) البيت لطفي الغنوي. شرح الشافية: ٢٢٣/٣، لسان العرب، مادة (أي ا)، والبيت له روايات مختلفة.

(٤) البيت في ديوانه: / ١٦٠ - مختصر التصريف الملوكي: /٤، أساس البلاغة مادة (هـ ون).

وهي فعّال من هَنُوك، وأصلها هَنَاوٌ، فأبدلت الهاء من الواو، وهذا هو الصحيح،
لا ما رآه أبو زيد، وأبو الحسن الأخفش. وتبدل الهاء أيضاً من الياء في ذه
بمعنى ذي، ومنها في هُنَيْهَة، تحقير هَنَة، وكانت هُنَيْهَة، والأصل الأول هُنَيْهَة،
لأنها من هَنَوات. قال الشاعر:

أرى ابن بدار قد جفاني وملني ** على هَنَوات شأنها متتابع (١)

وتبدل من الألف، تقول في هُنَا: هَنَة. قال:

قد وردت من أمكنة *** من هُنَا من هُنَة (٢)

والهمزة إذا كانت مفردة، أي: بسيطة غير مركبة مع غيرها فإنها تسدل
على معان كثيرة منها الاستفهام، وهو الأصل فيها، وتخرج عن معنى الاستفهام
وتفيد النداء، والتسوية، والإنكار، والتوبيخ، والتقدير، والتهكم، والأمر،
والتعجب، والاستبطاء.

- فالاستفهام: كما في قوله تعالى لعيسى عليه السلام: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ
اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ...﴾ (١١٦ سورة المائدة).

- والنداء: كما في قول امرئ القيس:

أَفَاطِمٌ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ * * وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرَمَعْتِ صَرَمِي فَأَجْلِي (٣).

-
- (١) البيت دون نسبه في المقتضب : ١٧٠/٢، مختصر التصريف الملوكي : / ٥.
(٢) البيت دون نسبه في سر صناعة الإعراب : ١٨٢/١، لسان العرب : مادة (ه ن ا).
(٣) البيت في ديوانه : ١٢/، الجني الداني : ٣٥/، شرح شواهد المغني ٢٠/١.

- والتسوية: كما في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٦ سورة البقرة)، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرًا أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ...﴾ (٤٠ سورة فصلت).

ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ * * سَمِيعٌ فَمَا أُنْزِرِي أُرْشُدَ طَلَابِهَا؟ (١)
أراد: أُرْشُدَ طَلَابِهَا أَمْ غَيٌّ؟.

- والإنكار الإبطالي: وهو الذي يفيد أن ما بعده غير واقع، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ (٤٠ سورة الإسراء)، وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَفْتِهِم أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾ (١٤٩ سورة الصافات)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ (١٢ سورة الحجرات).

- والإنكار التوبيخي: كما جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَحْتُونَ﴾ (٩٥ سورة الصافات)، وقوله تعالى: ﴿أَنْفَكَا أَلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ (٨٦ سورة الصافات)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِخْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ (٢٠ سورة النساء)

(١) البيت في ديوان الهذليين: ٧١/١، تأويل مشكل القرآن: /١٦٦، الدرر اللوامع: ١٧٢/٢،

خزانة الأدب: ٢٦٧/١١، همع الهوامع: ١٣٢/٢.

- والتقرير: كما جاء في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَا يَا إِبْرَاهِيمَ ﴾ (سورة الأنبياء)، وقوله تعالى: ﴿ مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (سورة البقرة).

- والتهكم: كما في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ (سورة هود).

- والأمر: كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ (سورة آل عمران)، أراد: أسلموا.

- والتعجب: كما في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴾ (سورة الفرقان).

- والاستبطاء: كما في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ (سورة الحديد).

نتائج البحث

لقد حاولت خلال هذا البحث الغوص في بطون التراث اللغوي؛ للكشف عن استعمالات الهمزة والصور التي جاءت عليها فيه، وتقديم صورة واضحة لتلك الاستعمالات والصور، وقد خلص البحث إلى العديد من النتائج المهمة، التي يمكن سرد بعضها على النحو الآتي:

أولاً: رصد البحث الدراسات الخاصة بالهمزة، والتي تناولت أحكامها وأحوالها، وناقش نتائجها وستفاد في استثمار الكثير منها في هذا.

ثانياً: تتبع البحث اختلاف مذاهب العرب في النطق بهذا الحرف، فتراوحت بين التحقيق، والتسهيل، وكان لكل منهم طريقته في استعمال هذا الحرف، مفرداً كان أو مركباً مع غيره.

ثالثاً: تسهيل الهمزة كان متسقاً مع طبيعة العرب ورغبتهم في التخفيف، وبه ورد الاستعمال القرآني.

رابعاً: تسهيل الهمزة بالإبدال أو الحذف كان أحد مظاهر التخفيف الذي جنح إليه الاستعمال اللغوي عند عامة العرب.

خامساً: بعض العرب قد خالفت مذهبها في التحقيق والتسهيل، فحققت ما حقه التسهيل، وسهلت ما حقه التحقيق، وبناء على ذلك اختلف القراء والنحويون في تفسير تلك المذاهب، وإن كان الجميع قد أورد الاستعمال اللغوي به.

سادساً: يمكن، من خلال التتبع التاريخي للصيغ اللغوية التي وردت في احتجاج كلا الفريقين، دراسة التطور التاريخي والدلالي لكثير من مفردات اللغة.

سابعاً: اختصاص الهمزة بتلك الأحكام التي ذكرت في الاستعمال اللغوي بجميع مستوياته، الصوتي، و الصرفي، والنحوي، والدلالي، و الرسم الإملائي يجعلها جديرة بالبحث والدراسة وأن تفرد لها بحوث ومؤلفات خاصة.

وفي الختام أرجو من الله تعالى أن يكون فيما قدمت في هذا العمل النفع

والفائدة.

مصادر البحث

أولاً: الكتب المطبوعة:

- الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب الأنصاري، تحقيق محيي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

- الإبدال، لابن السكيت، تحقيق: د. حسين شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

- إبدال الحروف في اللهجات العربية، سلمان بن سالم السحيمي، مكتبة الغرباء الإسلامية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

- إبراز المعاني من حرز الأمان، لأبي شامة، مطبعة الحلبي، مصر، ١٣٤٩هـ.

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ أحمد الدمياطي، طبع عبد الحميد حنفي.

- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

- الأزمنة والأمكنة، للمرزوقي، حيدر آباد، ١٣١٨هـ.

- أساس البلاغة، الزمخشري، دار الكتب، ١٩٧٢م.

- إصلاح المنطق، يعقوب بن السكيت، تحقيق محمد شاكر وعبد السلام هارون،
دار المعارف، مصر، ١٩٧٠م.

- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، لجنة البيان العربي، الطبعة الثانية،
١٩٥٠م.

- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة
العاني، بغداد، ١٩٧٧م.

- الاقتراح في علم النحو، للسيوطي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد،
الطبعة الثانية، ١٣٥٩هـ.

- الأمالي الشجرية، هبة الله بن علي بن مجد الدين بن حمزة الحسني العلوي،
تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات
الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،
الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م.

- البارع في اللغة، لأبي علي القالي، تحقيق: هاشم الطعان، دار النفائس،
بيروت، ١٩٧٣م.

- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت.

- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء
التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

داوود مشعل القرآن، ابن فتيبة الديوري، تحقيق: السيد أحمد مصطفى، مطبعة
العالمي، القاهرة.

- تاج العروس، للزبيدي، تحقيق: علي هاشم، مطبعة حكومة الكويت
١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

- التبان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: طي محمد البيهقي
دار الجبل، بيروت ١٩٧٦م.

- التعليقة على كتاب سيدييه، أبو علي الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، جامعة
الملك سعود، الرياض، ١٩٩٤م.

- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أخفله أبو سعيد السكري، لابن جني، تحقيق:
أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة العالمي، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ
١٩٦١م.

- التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري، تحقيق: غازي قنوري حداد، مؤسسة
الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهرى، تحقيق لفيف من الأساتذة سجل العرب،
١٩٦٦م.

- التيسير، أبو عمر الداني، تحقيق أوتو بيرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٩٩٦م.

- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت. ١٩٩٣

- جمهرة اللغة، لابن دريد، دار صادر، بيروت.

الجنبي الداني في حروف المعاني، الحسين بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، المطبعة السليبية ١٣٨٧هـ / ١٩٧٣م.

- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ١٩٧١م، وطبعة أخرى بتحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الخامسة، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

- حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن رنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، وطبعة أخرى سنة ١٩٧٩م.

- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشار جويجاتي، دار المأمون، للتراث، دمشق، بيروت، ١٩٨٧م، وطبعة أخرى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، للإمام عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.

- الخصائص، ابن جنبي، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٧٦هـ.

- دراسات في الأصوات، كمال بشر، القاهرة، دون تاريخ.

- دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عبد، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.

- الدرر الوامع، العلامة الشافعي، طبعة كريستيان، الجمالية، ١٣٢٨هـ.

- ديوان الأعشى، شرح وتحقيق د. محمد محمد حسن، المطبعة المولدية، القاهرة، ١٩٥٠م.

- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٦٩م.

- ديوان جران العود، تحقيق: د. نوري حمودي القيسي، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.

- ديوان ذي الرمة، تحقيق: د. عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

- ديوان العباس بن مرداس السلمي، تحقيق د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م، وطبعة بغداد، ١٩٦٨م.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

- ديوان الفرزدق، د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

- ديوان مجنون ليلى، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة، دون

تاريخ

- ديوان كعب بن مالك، تحقيق: سامي مكي العسائي، مكتبة النهضة،
بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.

- ديوان ليبيد، تحقيق: د. إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م.

- ديوان الهذليين، طبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ.

- الرعاية، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار،
عمان ١٩٨٤م.

- السبعة، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة
الثالثة.

- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: مصطفى السقا، محمد الزفزاف،
إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة الحلبي، القاهرة، مصر ١٣٧٤هـ -
١٩٥٤م. وطبعة أخرى بتحقيق حسن هندراوي، دار القلم، دمشق ١٩٩٣.

- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن المرزبان السيرافي تحقيق: محمد الريح
هاشم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م، وطبعة دار المأمون
للتراث، دمشق، بيروت، ١٩٧٩م.

- شرح ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، الأشموني، تحقيق: محمد محيي
الدين عبد الحميد، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر ١٣٦٦هـ.

- شرح الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع أبو عبد الله محمد بن عبد
المنتوري القيسي، تحقيق: الصديقي سيدي فوزي، الطبعة الأولى.
٢٠٠١م.

- شرح شافية ابن الحاجب، للجاربردي، عالم الكتب، بيروت، دون تاريخ.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستريازي، تحقيق: محمد نور حسن وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة.
- شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، تصحيح: محمود الشنقيطي، تعليق: أحمد ظافر كوجان، طبعة لجنة التراث العربي، دمشق، سوريا.
- شرح المعلقات السبع للزوزني، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٠م.
- شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش، تحقيق الأستاذ: محمد منير، المطبعة المنيرية، القاهرة، ١٩٢٨م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن حسين الخوارزمي، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت. الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- شرح الهداية، المهدي، تحقيق ودراسة: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- شعر إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد نفاع وآخر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب، أحمد ابن فارس، المطبعة السلفية بالقاهرة، ١٩١٠م.

الصحاح: ناج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري،
تحقيق: إميل بديع يعقوب، ومحمد نبيل طريقي، دار الكتب العلمية، بيروت،
الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

صحیح مسلم، لأبي الحسن مسلم النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي،
دار إحياء الكتب العربية، دون تاريخ.

صفة جزيرة العرب، الهمداني، تحقيق: محمد بليهد النجدي، طبعة لندن
وطبعة القاهرة.

في صوتيات العربية، محيي الدين رمضان، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان،
١٩٧٩م.

في اللهجات العربية القديمة، إبراهيم السامرائي، دار الحدائث، بيروت، الطبعة
الأولى، ١٩٩٤م.

الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٨٢م.

الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، تحقيق عمر حمدان
الكبيسي، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة ١٩٩٣.

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، الزمخشري، دار المعرفة،
بيروت، لبنان، وطبعة أخرى بتحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث
العربي، بيروت ١٩٩٧م.

- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، علي بن الحسن الباقولي، دراسة وتحقيق: عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

- لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: يوسف خياط، وآخر، بيروت.

- لغة تميم: دراسة تاريخية وصفية، ضاحي عبد الباقي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، القاهرة ١٩٦٥.

- اللهجات في الكتاب لسبويه أصواتاً وبنيةً، صالحة آل غنيم، معهد البحوث العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

- المحتسب في القراءات الشاذة وعللها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرين، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ.

- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيده، تحقيق د. عائشة عبدالرحمن، مطبعة الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٥٧م.

- مختصر التصريف الملوكي، ابن جني، المطابع الأزهرية، القاهرة، بدون تاريخ.

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الهجرة، مصر، بدون تاريخ.

- المخصص، لابن سيده، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.

- المزهر في علوم اللغة وآدابها، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،
وآخرين، المكتبة العصرية ببيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق: فائز فارس، الكويت ١٤٠٠هـ/
١٩٧٩م.

- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: عبدالله درويش، مطبعة العاني،
بغداد، ١٩٦٧م.

- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، محمد رضا كحالة، مؤسسة الرسالة،
بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٥م.

- المفصل، الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت.

- مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب
العربية ١٣٦٦هـ.

- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،
مطبعة المدني، القاهرة.

- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق
عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، ١٤١٥هـ/
١٩٩٤م.

- مسيرات اللغة، حفني بك ناصف، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الثانية،
١٣٣٠هـ.

- مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥م.

شرح في التفسير على كتاب التفسير من تأليف السيد محمد باقر الصدر

مجلد 1 - بيروت: مؤسسة النشر الإسلامي، 1406 هـ / 1986 م

شرح في التفسير على كتاب التفسير من تأليف السيد محمد باقر الصدر
مجلد 2 - بيروت: مؤسسة النشر الإسلامي، 1407 هـ / 1987 م

شرح في التفسير على كتاب التفسير من تأليف السيد محمد باقر الصدر
مجلد 3 - بيروت: مؤسسة النشر الإسلامي، 1408 هـ / 1988 م

شرح في التفسير على كتاب التفسير من تأليف السيد محمد باقر الصدر
مجلد 4 - بيروت: مؤسسة النشر الإسلامي، 1409 هـ / 1989 م

شرح في اللغة أبو زيد الأنصاري، تحقيق محمد باقر الصدر
القاهرة: القاهرة، الطبعة الأولى، 1406 هـ / 1986 م

شرح في شرح جمع التوابع، تأليف الشيخ محمد باقر الصدر
بيروت: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1407 هـ / 1987 م

شرح في شرح الشاطبية، محمد تاج الدين، إعداد محمد باقر الصدر
الجامعة والمدرسية والوسائل العلمية، جمهورية مصر العربية، 1988 م
تأليف الرسائل العلمية والنورانية

١
-البساطة والتركيب في النحو العربي، لإبراهيم محمد خفاجة، رسالة دكتوراه،
كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م.

- سيويه والقراءات، أحمد مكي الأنصاري، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء،
٣٤، نوفمبر ١٩٧٤م.

- الهمزة بين القراء والنحاة: أكرم حمدان، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة المجلد
الثالث عشر العدد الثاني ص: (٢٣-٥١)، يونيو ٢٠٠٥م.